التطابق و الربط الإحالي ومبدأ الاتساق
تحليل وظيفي ★

عبد القادر الفاسي الفهري
كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط

كفاية نظرية نحوية رهينة بقدرتها على فرز ظواهر التطابق التي توجد، أو يمكن أن توجد، في اللغات الطبيعية، عن الظواهر التي لا يمكن أن توجد فيها.

وتتوخى كثير من النماذج اللسانية هذا الهدف باستعمال عدة مستويات للتمثيل Representatiعاء افتراضات معقدة تخص مكونات النحو2626)، واستد وقوالبه (Modules of grammar)، مما يجعل صعباً مقارنة المقربات المختلفة لأن الاستدلال على فعالية التمثيل أو التحليل غالبا ما يكون استدلالا داخليا، أي لا يقوم إلا داخل النموذج المتبني. إلا أن إنجاز أنحاء مدققة للغات يمكن من استخلاص التعميمات الدالة (Significant generalizations) التي تخصص التطابق، ورسم المبادئ التي تنتج عنها هذه التعميمات، وإجراءات المفاضلة بين التحاليل المقترحة.

هدف هذه الدراسة المساهمة في استخصاص الأنساق التطابقية في اللغات الطبيعية باقتراح تحليل لبعض ظواهر التطابق في اللغة العربية الفصيحة. ويتمّ هذا التحليل في إطار تصوري يسمح بتناول ظواهر التطابق اعتمادا إلى الوظائف النحوية (Grammatical function) وصوغ القيود الواردة في مستوى البنية الوظيفية (Functional structure) لا في مستوى آخر من مستويات النحو. والإطار النظري

العام هو نظرية التمثيل النحوي المضمنة في النظرية المعجمية الوظيفية (Lexical Functional Theory) التي اقترحها بريزنان وكابلان و آخرون(انظر المراجع في بريزنان (1982).

وهي نظرية تلعب فيها البنية المعجمية والبنية الوظيفية دورا أولا في تخصيص ماهو كلي (Universal) وماهو خاص أو برامتري (Parametric) في اللغات. ومساهمتنا في الجانب التصوّري تهم افتراضات حول مجموعة الوظائف النحوية، وتصنيفها، ودورها في تحديد عمليات التطابق الطبيعية. كذا إعادة النظر في قيد الاتساق (Coherence Condition) وتعريفه بهدف رصد ظواهر معقدة للربط الإحالي (binding) والعمل (Government) تستتبع أنماط تطابق متمايزة.

الورقة منظمة بالشكل التالي. في الجزء الأول تتعرّض للمشاكل التمثيلية للواصق التطابق، والنتائج المترتبة عن معاينة طبيعة هذه اللواصق، وعلى الأخص بالنسبة لظاهرة إسقاط الضمير (Pro drop phenomenon) وظاهرة ازدواج المتصل (Clitic doubling)، وآثار التناظر أو التعليب (Nesting)، والتقاطع (Crossing) واجتناب الضمير (Avoidpronounr). وتتّضح جل هذه المفاهيم خلال العرض.

نبيّن في هذا الجزء أنّنا نحتاج إلى مطية للواصق، تميز نمطا ضميريا ونمطا غير ضميري. فبعض اللواصق لها خصائص تماثل خصائص المضمرات، ونقدم أدلة تفضل تحليل الدمج (الذي تعتبر اللاصقة بموجبه موضوعا مدمجا في العامل) على تحليل التطابق، حيث اللاصقة بدون وظيفة إحالية، وتدخل في علاقة تطابق مع ضم (Pro)، العبارة المحلية (Referential expression).

في جزء ثان، نطرح مشكل مجال التطابق ومسألة نمطية الظواهر التطابقية (Agreement typology). ونميز ثلاثة أنماط تطبيقية اعتباراً لطبيعة العبارات

المتطابقة، واتجاه التطابق، والسمات محل التطابق، والمجال الذي تتواجد فيه العبارات المتطابقة ونستدل على أنّ التخصيصات الوظيفية تلعب الدور الأول في كل هذه الحالات.

في الجزء الثالث، نقترح نظرية لاستخلاص التعميمات الوصفية المقترحة في الجزءين الأول والثاني.

1. أشكال معاينة اللاصقة:

1.1. إسقاط ضم، ازدواج الضمير، والسمات لمطابقة:

التساؤل عن طبيعة العلامة أو اللاصقة المتصلة بالفعل في الجمل (1) و(2) يعني فيما يعنيه- طرح الأسئلة الموالية:

(1) أ) جاؤوا.

ب) عدت.

(2) جاؤوا هم لا أخوتهم.

أ) ماهي السمات التي تتألف منها اللاصقة؟.

ب) ماهي مكونات أو قوالب النحو التي ترد فيها اللاصقة كذات من الذوات الواردة؟.

ج) هل اللاصقة عبارة مطابقة تدخل في علاقة تطابق، أم إنها مجرد علامة لتطابق ذاتين أو عبارتين أخريين؟.

والتساؤل ب) يتضمن سؤالا آخر هو: هل اللاصقة عبارة محلية أو موضوع (Argument)، كما يعرف ذلك تشومسكي (1981)، وهل تخول وظيفة نحوية كفا (فاعل) ومف (مفعول)...، كما تحدد ذلك بريزنان (1982)؟ هب أن الجواب

بالإيجاب عندها يكون المدخل المعجمي للاصقة الفاعل في (1) هو (3):

د:	فا	عدد	جمع
		جنس	ذكر
		شخص	3
		إنسان	+
		إعراب	رفع
		حمل	ضم

هذا التحليل ينبني على افتراضين تمثيليين أساسا:

د) اللاصقة لاتقابلها مقولة تركيبية في البنية المكونية (Constituent structure)

هـ) اللاصقة في (1) ضميرية (أي أنها تتضمن صفة حمل ذات القيمة ضم

لنسم هذا التحليل افتراض الدمج. يمكن أن يتلاءم والطرح الوظيفي المعجمي تحليل لا يفترض .

و) أي تحليل يكون فيه د: حاملا لجميع السمات ما عدا حمل. حينها لا تكون اللاصقة ضميرية ولا فاعلا للفعل. بل الفاعل هو ضم الذي يظهر في مستوى البنية الوظيفية، استجابة لقيد التمام.[1]

أما نظرية الربط العاملي (Government binding theory) التي يتبناها تشومسكي (1981 و1982)، فتسمح بشبكة طروحات تمثيلية مختلفة. ضمن هذه الطروحات تلك التي نمثل لها في (4)، بناء على اقتراحات واردة في تشومسكي (1982)②

(4) تطـ ع... ضم ع

لاصقة

(5) تط ع... ضم ع

أ إ ع أ إ ع

ب عد ب عد

ج جف ج جف

--- حم «ضم»

تط وضم هنا من بين المقولات التركيبية المجردة التي تولد في البنية المكونية، بينما اللاصقة مجرد تحقيق صرف صوتي للمقولة تط. تط ليست موضوعا. وهي تطابق ضم في السمات المخصصة، كما هو مبين بواسطة القرينة العلوية ع. لنسم هذا التحليل افتراض التطابق.

افتراض الدمج وافتراض التطابق لا يستتبعان فقط افتراضات مختلفة عن مكونين من مكونات النحو (الصرف من جهة ونظرية الموضوعات من جهة اخرى)، بل لهما تنبؤات ونتائج مختلفة بالنسبة للنظريات الفرعية الأخرى.

انظر مثلا كيف تخصص ظاهرة إسقاط ضم بالنظر الى تحليل الدمج. في هذا التحليل مفترض وجود نمطين من اللواصق: لواصق ضميرية (أو إحالية) ولواصق غير ضميرية (أو غير إحالية). اللغات التي تسقط ضم (أي اللغات التي لا يوجد فيها بالضرورة ضمير منفصل فاعل مثلا) كالعربية الفصيحة والدارجة المغربية والإيطالية والإسبانية و.... لها لواصق ضميرية، بينما اللغات التي لا تسقط ضم، كالإنجليزية والفرنسية، ليس لها هذا النوع من اللواصق.

وافتراض التطابق المتضمن في (4) و(5) يسمح بتصور نظري مختلف. فتشومسكي (1982) يخصص برامتر إسقاط ضم باعتبار الحالة الاعرابية (=ح ع

فيما بعد). وللتدقيق، فإن تشومسكي يتبنى الطروحات التالية:

(أ) تط يمكن أن يكون له ح ع، لك ليس له وظيفة إحالية.

ب) ضم له ح ع ووظيفة إحالية .

ج) هناك تطابق في كل الصفات بين تط وضم.

هذه المبادئ يفترض أنّها صالحة لكل اللغات. ما يعتبره خاصا هو وجود حالة إعرابية لتط أو عدم وجودها. اذا كان تط له ح ع، أمكن ظهور ضم. وإذا كان تط ليس له ح ع، لا يمكن ظهور ضم، بموجب ج). إذن يظهر ضم في اللغات التي تسقطه لأن تط في هذه اللغات يخول ح ع، ويمتنع ظهوره في اللغات التي لا تسقطه، افتراضا أن تط فيها لا يحمل علامة إعرابية. وكلازمة لافتراضي الدمج والتطابق وتأويل ظاهرة إسقاط ضم، فإن ما سمي ازدواجا ضميريا(Pronominal douling)أو ازدواج المتّصل، وهي الظاهرة التي تبرز في (2) مثلا، يجب أن يؤول تأويلات مختلفة. في نظرية الربط العاملي وتحليل التطابق، هناك ربط بين عبارة عوض غير محيلة هي اللاصقة (أو المتصل) وعبارة محلية هو المضمر (المنفصل)، أو المركب الاسمي غير الضميري. هاتان العبارتان يفترض أنهما تتطابقان في كل الصفات (بموجب ج).

أما تصورنا للازدواج الضميري فهو مختلف. نفترض أن كلتا العبارتين لهما وظائف نحوية، وكذلك وظائف إحالية. فاللاصقة الضميرية تخول وظيفة من الوظائف التفريعية (Subcategorized Functions) كفا ومف... إلخ. والشكل البارز للضمير هو بؤرة (Focus) لا تحمل أية وظيفة يعـ.ل فيها المحمول. وباعتبار تحليل الدمج وتخصيصنا للازدواج، نتنبأ بكون التطابق الإعرابي بين اللاصقة والصورة المنفصلة للضمير غير ضرورية. وهذا التنبؤ قائم، كما يتضح من الامثلة التالية③

(6) أ) رجع هو وبقيت أنا.

ب) التقيت به هو .

ج) نبايعك أنت.

فاللاصقة الضميرية في اللغة العربية يختلف شكلها باختلاف حالتها الإعرابية (حالة الرفع أو حالة عدم الرفع)، بيما المنفصل «المؤكد» للاصقة لا يكون إلا مرفوعا. مما يبّين عدم سلامة افتراض التطابق في الاعراب. فليس هناك حجة تجريبية تبرز هذا الافتراض. علاوة على أنّ هناك ما يشكك فيه إذا اعتبرنا نمطية التطابق التي نتبناها في الجزء الثاني من البحث.

تحليل الدمج يلازمه كذلك تنبؤ خاص في صدد السمات التي يجب أن تأتلف في اللاصقة كي تصبح ضميرية. وليس من الصدفة أن تكون السمات الواردة هي عينها السمات التي تخصص الضمير (من شخص وعدد وجنس وإنسان وإعراب). أما في تحليل التطابق، فالتطابق في هذه السمات مفترض، وليس متنبأ به، على أن هذا الافتراض ليس له ما يبرره. فمثلا حين يكون فاعل الفعل مركبا اسميا غير ضميري، يكون التطابق بين الفعل والفاعل في سمة الجنس فقط، كما تبين ذلك الامثلة التالية:

(7) جاءت البنات.

ب)* جئن البنات.

ج)* جاؤوا الاولاد.

اختيار السمات الملصقة بالفعل للدلالة على الفاعل اعتباطي إلى حد، ويختلف من لغة إلى أخرى (انظر بريزنان (1982ب) في هذا العدد) إلا أنّ السمات التي يشملها إسقاط ضم أو الازدواج الضميري ليست اعتباطية في شيء، فهي كل السمات الإحالية، بما فيها الشخص والعدد على الخصوص.

إذ تحليل التطابق، في الصيغة التي حللناها، يتبنى افتراضات حول اجتماع سمات

المطابقة ليس لها ما يبررها، وهي غير مرغوب فيها في نظرية التطابق. في بقية فقرات هذا الجزء نقدم أنواعا أو نوعا من الأدلة الداخلية، من نحو العربية وأنحاء لغات أخرى، تبين تفوق افتراض الدمج على افتراض التطابق.

1-2 في تأويل نظام اللواصق ونظام الضمائر:

1-2-1 توزيع تكاملي؟

في العربية نوعان من الأشكال الضميرية يختلفان باختلاف السياق: أشكال منفصلة وأشكال تكون عادة مدمجة في عاملها. نظام اللواصق أغنى من نظام المنفصلات. وهو يتضمن لواصق للفواعل تتمايز عن لواصق المفعولات. إلصاق الفاعل بالفعل يختلف باختلاف جهة الفعل (aspect) مع الماضي تكون اللاصقة (affix) إلحاقا (suffixation)، ومع المضارع هناك لاحقة متقطعة (discontinuous)، تصديرا بالأساس، وايضا إلحاقا. اللواصق غير الفاعلة دائما لواحق. وهي غير متأثرة بالجهة أو بطبيعة المقولة العاملة فيها. هذه الخصائص السياقية والمقولية للواصق مبنية في الجداول التالية:④

جدول 1 (ماضي).

وهذه أمثلة للسياق الذي تظهر فيه اللواصق:

(8) جئن.

(9)أ) انتقدته.

ب) أعطيتينه.

(10)أ) التقيت به.

ب) انتقد مؤلفه.

ج) زيد حسن الوجه وأنت قبيحه.

في (8) اتصال للفاعل بالفعل. في (9) إلصاق متعدد حيث فا (الفاعل) ومف1 (المفعول الأول) ومف2 (المفعول الثاني) ملحقة بالفعل. في (10أ)، المتصل مفعول للحرفي (=ح مف)، وهو ما يقابل المجرور عند القدماء. وفي (10ب)، مفعول للمضاف (=مض مف)، وفي(10 ج) مفعول للصفة (=ص مف). في كل هذه الحالات، المتصل المفعول له نفس الصورة.

والمنفصلات طبقتان كذلك، مع اختلاف في الإنتاجية وكذلك في أصل التكوين التاريخي فالطبقة الأكثر إنتاجية تتضمن المنفصل المرفوعة مثل أنا وأنتما وهما.. إلخ. هذه الأشكال تكون غير معمول فيها، ووظائفها أن تكون محورا (Theme) أو موضعا (Topic) أو بؤرة تكرر اللواصق المذكورة. ولا يمكن أن تبرز كفواعل أو مفعولان بدون أن تكون هناك لاصقة تشغل العامل. أما طبقة المنفصلات غير المرفوعة، فهي تتضمن أشكالا هي عين الأشكال الموجودة في الجدول 3 بتصدير السابقة إيا. وهي تظهر في السياقات التي يكون فيها الضمير منصوبا، حيث الضمير مفعول للفعل أو المصدر مثلا، وخصوصا حينما يفوق عدد المتصلات للعامل الواحد متصلين. وهذه أمثلة عن

شخص	جنس	فرد	مثنى	جمع
1		تُ		نا
2	مذكر	تَ	تُما	تم (و)
3	مؤنث	تِ		ت
		تَ	تا	د:
	مذكر	تتْ	تتا	نَ

جدول2 (مضارع)

شخص	جنس	فرد	مثنى	جمع
1		أ...	ت...	ن...
2	مذكر	ت...	ت...تـ	ت...د:
	مؤنث	تـَـً:	ت...َ :	ت...ن
3	مذكر	يـ...	ي ...َ:	ت...ن
		ت...	ت ....ً:	ي...دِ:

جدول 3 (مفعولات)

شخص	جنس	فرد	مثنى	جمع
1		ت		نا
2	مذكر	كَ	كما	كم (و)
		كِ	كما	كن
	مؤنث		هما	هم(و)
3	مذكر	ها	ها	هن

سياق المنفصلات.

(11) أنت مريض.

(12) هم جاؤوا.

(13) سل عن خبرك أنت.

(14)أ)أعطيتني إياه.

ب) أعطيته إياي.

(15) إياك نعبد.

14 فالتركيب(أ) مستخف بالنظر رإلى(9أ).أما (14ب)، فهو مبدئيا ملتبس.ففي قراءة أن المعطى (أو مف2) هو الغائب، والمستفيد من العطاء (أو مف1) هو المتكلم. وفي قراءة أخرى أن مف2 هو المتكلم ومف1 هو الغائب. فالقراءة الأولى تساوي قراءتها قراءة (9ب)، بينما القراءة الثانية ليس لها ما يقابلها في باب الاتصال. ذلك أن العربية تأخذ بقيد على الشخص في اتصال مف1 ومف2. هذا القيد يمكن صياغته كالتالي:

(16) اذا كان مف1 ومف2. لاصقتين، فإن شخص مف1 > شخص مف2.. فما يعبر عنه القيد(16) هو أنّه في السياق المذكور يجب أن تتصدر لاصقة المتكلم لاصقة المخاطب التي تتصدر بدورها لاصقة الغائب. وهذا القيد يفسر لحن الالصاقات التالية:

17)أ)* أعطيتهوك.

ب)* أعطاكني.

ج)* أعطيتهوني .

فإيا تظهر إذن في السياقات التي يؤدي فيها إلحاق الضمير إلى خرق لقيد الشخص. وتظهر إيا أيضا في سياق التبئير (Focalisation)، كما هو ممثل في (15). والمهم أن إيا لا تظهر إلا في السياق المعمول فيه، وهي خاصة المتصلات. ومما يزيد في ارتباط صيغة إيا الضميرية بالملحقات أصلها التاريخي، إذ من المرجع أن تكون قد انفصلت عن الفعل واعتمدت إيا في هذا الانفصال، وهي في الأصل متصل المتكلم (أنظر في هذا الصدد الفاسي فهري (1981)إذن إيا والملحقات تظهر في

السياق المعمول والمنفصل المرفوعة تطهر في السياق غير المعمول، وهذا يتيح صياغة التعميم التالي، اذا اعتبرنا أن إيا من المتصلات:

(18) المضمرات تبرز لوظائف غير تفريعية، والاتصالات لوظائف التعريفية فهذا التعميم يتمشى مع افتراض الدمج، وهو يمثل الوصف الأبسط والأكثر طبيعية للمعطيات.

ويمكن افتراض أن التفريع المقولي ليس هو المفهوم الذي نحتاج إليه لوصف المعطيات. وما نحتاج إليه هو أن نفرق بين نوعين من الضمائر: ضمائر بارزة (وتشمل الضمائر المنفصلة) وضمائر غير بارزة (ومنها ضم). وحين يكون الضمير غير بارز، كما في(1)، فإن الموضوع الذي نحتاج إليه للتأويل هو ضم، وليست اللاصقة. هذ التحليل يتمشى مع افتراض التطابق، شرطى أن نأخذ بافتراض إضافي يتحتم بموجبه على العامل في الضمير أن يطابقه، متى نستطيع الرصد لحالات الازدواج الضميري، كما في (2) أو (6)...الخ .هذا الطرح وإن كان صحيحا بالنسبة للفاعل إلا أنه لا يرصد لسلوك إيا. فمع إيا ليس هناك ازدواج ضميري في العربية الحديثة. وهذا يعني أن قاعدة التطابق التي يفترض أن تربط العامل و المعمول يجب أن تكون إجبارية بالنسبة للفواعل، وغير قائمة بالنسبة للمفعولات. وهذا يقودنا الى عدم تناظر في الرصد للضمائر الفاعلة والمفعول، وبذلك يصبح افتراض التطابق افتراضا لا يرصد بصفة موحدة لتوزيع الضمائر في العربية.

2.2.1 أنماط المركبات الاسمية، أنماط اللواصق والتوزيع.

من بين لائحة اللواصق التي قدمنا، لاترد مع الفاعل غير الضميري إلا لواصق الشخص الثالث المفرد (الغائب المفرد والغائبة المفردة). ففي هذا السياق يكون التطابق في الجنس فقط، ولا يكون تطابق في العدد، كما هو مبين في الامثلة (7) أعلاه. وحين يسبق الفاعل فعله، يبدو أن هناك تطابقا إجباريا في العدد أيضا بين الفاعل

(19) أ) البنات جئن.

ب)* البنات جاءت.

إلا أن هذا التطابق لا يحصل بالضرورة مع ما يؤدي وظيفة الفاعل، بل يمكن أن يكون مع مف، أو ح مف، أو مض مف...الخ:

(20) أ) زيد انتقدته.

ب) زيد التقيت به.

ج) زيد لقيت أباه.

فما يظهر في شكل علامة تطابق في (19) ماهو في الواقع إلا لاصقة ضميرية مربوطة إحاليا بمحور في تركيب تفكيك (left dislocation) إلى اليمين (عن خصائص التفكيك في اللغة العربية (انظر الفاسي الفهري (1981). وهذه العلامة لاتشبه في شيء علامة التطابق في الفعل الفرنسي او الانجليزي مثلا، أو علامة التطابق الموجودة في (17) وافتراضنا أن في العربية طبقتين من اللواصق: طبقة واسعة هي طبقة اللواصق الضميرية (و/ أو الإحالية) وطبقة محدودة للواصق غير الضميرية أو غير الاحالية. بعض اللواصق ضميرية فقط (د: مثلا) وبعضها يمكن أن يكون ضميريا أو غير ضميري. وعليه فبعض اللواصق لها مدخلان معجميان، بحسب ظهورها مع الضمائر أو مع المركبات الاسمية غير الضميرية أو وحدها، فمدخلا لاحقة مثل تَ ت، مثلا، يكونان كالتالي:

(21)أ) تِ ت جنس فا= مؤنث.

ب) تِ ت: فا جنس= مؤنث.

عدد= مفرد.

شخص= 3 .

حمل= ضم.

ففي(21ب) تخصص اللاحقة بصفتها إحالية لأنّها تتص ـة حمل لها قيمة. السمات الاخرى متولدة عن هذا التخصيص، وخصوصا الشخص والعدد. أما اللاصقة في (21أ) فليست مخصصة إلا بالنسبة للجنس. لهذا يرصد للتراكيب في (7أ) و(19ب) فمدخل اللاصقة المعجمي يجب أن يكون (21أ) بالنظر الى (7أ)، ولا يمكن أن يكون (21 ب)، لأنه يصبح له سمه حمل بقيمتين («ضم» و«بنات»)، وهو إمكان يمنعه قيد الأحادية أمّا (19 ب) فهو تركيب لا من لأن أي اختبار للمدخل المعجمي ينتج عنه وصف وظيفي يرفضه إمّا قيد الأحادية أو قيد الاتساق (كما سنرى في الجزء الثالث من البحث)[5]. إنا قيد الأحادية، أو قيد الاتساق (كما سنرى في الجزء الثالث من البحث).

واستعمال المداخل المتعددة يرصد أيضا للتوزيع في (22)، حيث الفاعل جمع لغير الإنسان (كما في (22أ)، أو ينتمي إلى طبقة جمع تكسير خاصة، كما في (22ب):

ب) تقول الفلاسفة.

فجمع غير الإنسان (أو غير العاقل كما يقول القدماء) يسلك سلوك المؤنث المفرد. وهذا ما يمثل له (22أ)، حيث أن «كلاب» جمع مذكر، ولكنها تسلك سلوك المفرد المؤنث، إذا تتطابق والفعل في صفة الجنس فقط. وفي السياق، نجد أن طبقة محدودة من جمع تكسير العاقل (أو الإنسان) تستعمل أحيانا كالمفرد المؤنث، وهي لغة خاصة وليست متداولة عادية. واللائحة تضم اسماء كالحكماء والفلاسفة والفرس والعرب والروم... الخ، وكذلك أسماء الشعوب أو الطوائف الاثنية بصفة عامة. وهذا ما يمثل له (22ب). ونلاحظ كذلك أن التطابق في السمات لا يتغير -فيما يبدو- وإن تقدم الفاعل على الفعل (أو على الأصح ما يؤول فاعلا)، كما هو الشأن في (23):

(23) أ)الكلاب جاءت .

ب) الفلاسفة تزعم....

إلا أننا نفترض ان هذا مجرد تجانس لفظي، وأن اللاصقة في هذه الجمل ضميرية. ومدخل هذه اللاصقة المعجمي هو الآتي:

(24)= تٍ فا عدد= جمع.

انسان = ـ.

حمل= ضم.

والقاعدة التي ترصد للحشو في المداخل المعجمية المختلفة يمكن صياغتها كالتالي:

(25) { جمع، اجنس، - إنسان} ---> {عدد 0، مؤنث، - إنسان}.

فهذه القاعدة تبين أن اي اسم جمع غير إنسان مؤنثٌ، وليس مخصصا بالنسبة للعدد. والاسماء مثل الفلاسفة أو الحكماء أو الفرس تُوسَم في المعجم بأنها يمكن أن تكون مؤنثة وغير مخصصة بالنظر الى سمة العدد. ويضطلع قيد الأحادية أو قيد التمام بضمان التوزيع المرغوب فيه في السياقات بعد الفعل، وقيد الاتساق بضبط التوزيع قبل الفعل.

والخلاصة اننا افترضنا أن جل اللواصق الفاعلة إحالية، وأنها تخول الوظيفية النحوية فا، كما أن اللواصق غير الفاعلة إحالية وتخول وظيفة نحوية كمف، مف2، ح مف، مض مف.... الخ.

ونفترض أن هناك عددا محدودا من اللواصق غير الإحالية (أو علامات تطابق) ووظيفتها الوحيدة أن تحدد في الفعل جنس فاعله. وهذه اللواصق غير الاحالية تجانسها في اللفظ لواصق إحالية. بالاضافة إلى هذا، وحتى يتسنى توليد بنى فيها ازدواج ضميري مثل (6)، نفترض أنّ الصيغة القوية للضمير (الصيغة المنفصلة) لا تخول وظيفة تفريعية: فهذه الصيغة وصف مبأر للفاعل أو المفعول، وليست الفاعل أو

المفعول. فإذا كان هذا صحيحا، فإن ظهور الضمير المنفصل في هذا السياق لا يحكمه قيد الأحادية، لأن اللاصقة والضمير لهما وظيفتان نحويتان مختلفتان.

والنمط الضميري للواصق يظهر إما وحده، كما في (1)، أو يكرره الضمير، كما في (6). ويمكن أن يظهر عائدا في التفكيك أو الصلة أو الاستفهام... الخ. والنمط غير الضميري للواصق يظهر مع المركبات الاسمية غير الضميرية. فالتوزيع التكاملي بين اللواصق وأنماط المركبات الاسمية يقدم حجة غير مباشرة لفائدة نمطية اللواصق التي دافعنا عنها.

3.1 آثار اجتناب الضمير:

دعا تشومسكي (1981) إلى المبدأ (26)، واعتبره مبدأ يحتم اختيار ضم عوض الضمير (في الحالات التي يمكن فيها الاختيار):

(26) اجتنب الضمير:

ما يقصده تشومسكي بالضمير هو المنفصل أساسا فهذا المبدأ يرصد -فيما يرصد- للحالات التي لا يستحس فيها استعمال المنفصل من الضمائر، وإنما تستعمل اللاصقة. وهذا ما نجده في الصلات مثلا، حيث العائد لا يكون عادة ضميرا، وانما هو لاصقة، كما يبين ذلك الفرق في مقبولية الجمل التالية:

(27) أ) انتقدت الرجل الذي جاء.

ب) جاء الرجل الذي انتقدته.

(28) أ) ؟؟ إنتقدت الرجل الذي جاء هو.

ب) ؟؟ جاء الرجل الذي انتقدته هو.

فنقطتا الاستفهام تبين أن الجمل في (28) ذات درجة دنيا مقبولية (acceptability) طبعا هناك فرق في التأويل بين الجمل في (28) والجمل في

(27). فالجمل في (27) لها تأويل مباشر لا يحتاج فيه المستمع إلى كبير عناء، لأن العائد موضع (topic) يمثل المعلومة القديمة (old information) او المعلومة غير البارزة في البنية الخطابية للجملة. ويترتب عن هذا أن يتشكل العائد فيضعف صورة للضمير وهي اللاصقة. أما حينما يكون العائد موصوفا بضمير بارز مبأر، كما هو الشأن في (28)، وهو تأويل لا تقبله بنية الصلة بسهولة، فإن المستمع يحتاج إلى البحث عن وضع مقامي تؤول فيه مثل هذه البنية الخطابية غير المألوفة في الصلات. وعلى كل فإن مبدأ اجتاب الضمير يرصد لكو ن التأويل الأصلي العادي غير ممكن بالنسبة للتركيب في (28).

لنضع جانبا التساؤلات عن المحتوي التجريبي لهذا المبدإ وعلى الأخص ما يتعلق بتوزيع العناصر الفارغة والضمائر، ولنسلّم بأن آثاره يجب أن ترصد لها النظرية النحوية لنتأمل الآن التراكيب التالية:

(29) أ) زيد رأيت الفتاة التي قبل.

ب) ؟؟ زيد رأيت الفتاة التي قبلها.

ج) ؟؟ زيد رأيت الفتاة التي قبلها هو.

30) أ) أيهم رأيت الفتاة التي قبل؟.

ب) ؟؟ أيهم رأيت الفتاة التي قبلها ؟.

(31) أ) بأيهم التقيت؟.

ب) أيهم التقيت به؟.

هناك فرق في المقبولية بين الجمل في أ) والجمل في ب). فالجمل التي ليست فيها لواصق أحسن من الجمل التي تتضمنها. وإن كانت العربية تستعمل استراتيجيتين الاستفهام والصلة: استراتجية العائد (strateggy resumptive) الحذف أو

الثغرة (gap strategy)، بمراعاة قيود تركيبية وتأويلية مختلفة بالنسبة لكل استراتجية (للتفصيل انظر الفاسي الفهري (1978) و(1981). وانظر تحته كذلك). وهذا الفرق في المقبولية يبدو وكأنه يضبطه مبدأ مشابه للمبدإ (26). وحتى يتّسع هذا المبدأ ليشمل هذه الحالات، يجب افتراض أن اللاصقة هنا ضميرية. فلو كانت اللاصقة مجرد علامة للتطابق وليست ضميرًا لما أمكن تفسير هذا الفرق[6]. وهناك بالفعل وجه آخر يجعل اللاصقة في هذه الأمثلة غير مرغوب فيها: فحين تأويل هذه الجمل تنجم عن وجود اللاصقة قراءة غير متناظرة لا تقبل في هذا السياق. وهذا التقاطع في هندسة الضمائر وسوابقها ليس محرما في كل الحالات. فالتقاطع مباح في (29أ) و(30أ)، لأن الثغرة (حينما توجد) تربط محليا (للقيود الموجودة على ربط الثغرات في إطار الربط المكوني. انظر في هذا العدد (الفاسي الفهري (1981)، ولا يربط الضمير بالضرورة إلى السابق الأقرب، كما هو الحال عادة (انظر تحته). سلوك اللواصق هذا متنبأ به في تحليل الدمج، لا في تحليل التطابق. وفي الفقرة الموالية نقدم ايضاحات حول الطرق التي يرصد بها النحو لهذه الفروق.

1-4التناظر، التقاطع، الربط الاحالي والتبئير.

1-4-1 قيد التناظر:

اعتبر التناظر قيدا على الآثار وسوابقها وسلاسلها، أو بعبارة اخرى قيد التناصر خاصية للربط المكوني (costituent binding).نجد صيغا لهذا القيد عند بوردولوا (1974) وتشومسكي (1977) وفودور (1978) وغيرهم كثير. وفي النحو المعجمي الوظيفي، نجد أن من بين القيود الضرورية(أو "القط إذا") لنحوية سلسلة كلامية أن مناسبات الميتا متغيرات المراقبة والمراقَبة (⇓ و⇑) يجب أن تكون شبه متناظرة. وقيد شبه التناظر هو صيغة ضعيفة القيد التناظر تسمح بتغاير برامتري واختلاف بين اللغات اعتبارا لدرجة التقاطع الممكن. فمثلا الإنجليزية لا تسمح بتقاطع في الاستفهام أو الصلة لأن حد التقاطع فيها يساوي صفرا (أي ليس هناك تقاطع

ممكن). في حين نجد درجة التقاطع الاقصى في الاسلندية هي 1 (انظر في هذا العدد كابلان وبريزنان (1982). ومن النتائج الهامة لقيد التناظر أثره كمصفاة: فحيث يمكن تعدد القراءات في جملة، فإن قيد التناظر يحصي هذه الإمكانات في قراءة واحدة.

1-4-2 التناظر والتقاطع في العربية.

لنتأمل الآن حال اللغات التي يخصص فيها قيد التناظر الربط العائدي (binding anaphoric)، لا الربط المكوني⑦ هذه اللغات إما لغات ليس فيها ثغرات (كالمصرية)، أو لغات توظف استراتجية الثغرات واستراتجية العائد عد الاستفهام أو الصلة... الخ (انظر مثلا الدارجة المغربية والعربية الفصيحة). إلا أن الثغرات لا يمكن أن تتعدد في هذه اللغات التي تصدق عليها التعميمات التالية:

أ) حين تكون العوائد لواصق، فإن القراءة الفعلية متناظرة.

ب) حي تضمر الصيغة القوية للضمير، فإن القراءة متناظرة.

ج) حين توجد ثغرة، فإن القراءة أيضا متقاطعة.

كل هذه اللغات تسقط ضم. التعميمات أ) وب) يصدقان على المصرية والمغربية والفصيحة. التعميم ج) يصدق على المغربية والفصيحة فقط.

1-4-3 المصرية

افترضت عيد (1977) أن المصرية لها قاعدة حذف تحذف فقط الضمائر الفاعلة في الصلات، شرط أن يقع الفاعل الضميري في الجملة المؤاخية لرأس الصلة (انظر فرغالي) (1982) في خصوص صياغة هذه القاعدة والقيود على تطبيقها). ورغم كون المصرية لغة تسقط ضم حي يكون فاعلا، فإن عيد زعمت أن قاعدة الحذف في الصلة تختلف عن قاعدة إسقاط ضم. والسبب هو أن حالات حذف تحدث في الصلة لا تحدث في الجمل العادية، وأنّ حذف الضمير الفاعل إجباري في الصلة واختياري في

غيرها. هذا التباين ممثل في (32)و (33):

(32) أ) هو شَاطِر.

"هو ذكي".

ب)* شاطر .

ج) هو كُتَبْ إِلْكَوَابْ.

"هو كتب الرسالة".

د) كتب الكواب.

(33) أ) إِلْوَلَدْ إِلِّ شاطر كَ.

"الولد الذي (هو) ذكي أتى".

ب)* الولد إل هو شاطر ك.

ج) الولد إل كتب إلكواث.

د)* الولد إل هو كتب إلكواب.

إلا أن قاعدة الحذف في الصلة لا تحذف الضمير حينما لا يكون سابق الضمير أقرب سابق. الفرق، أساسا، هو الآتي:

(34) أ) الولد إِلِّ شُفْتُ إِلْراكلْ هُوَّ ضَرَبُ.

" الولد الذي رأيت الرجل الذي هو ضربه" .

ب) الولد إل شفت الراكل إل ضرب.

فقراءات كل من (34أ) و(34ب) ملتبسة مبدئيا باعتبار تأويل الفاعل والمفعول في الصلة. إلا أن الواقع خلاف هذا. فليس هناك إلا قراءة واحدة. فكما تشير عيد (ن.م.) قراءة (34أ) يكون فيها بالضرورة سابق هو هو إلولد. في حين يؤول رأس الصلة في (36ب) فاعلا للفعل المدمج بالضرورة.

وإذا وضعا جانبا مسألة معرفة هل هذه التراكيب مقتصرة بالفعل على قراءة واحدة، أم إن القراءة المعنية هي القراءة المفضلة، يمكن أن نفترض أن ليس هناك قاعدة حذف في الصلة، وإنما هناك مبادئ تأويلية ضابطة. قاعدة الحذف المفترضة هذه يصعب صياغتها -على كل حال- صياغة مقنعة (انظر صياغة فرغالي (1982) على سبيل المثال).

لنتأمل الآن الفرق بين (33) و(34). نظرا إلى أن العائد في البنية الأصلية يكون عادة موضعا (topic)، فإننا لانستغرب أن يتشكل في الصيغة للضمائر: اللاصقة، كما في (33ج)، أو ضم، كما في (33أ). وحين تظهر الصيغة القوية للضمير، فإنها تعتبر بؤرة مقابلة (contrastive focus) وهذا ما يمنع أن يكون الولد هو سابق الضمير المنفصل في (33ب) و(33د)، أو أن يكون الراكل هو السابق في (34أ). والقراءة الوحيدة الممكنة في (34أ) هي التي لا يأخذ فيها هو أقرب مركب اسمي كسابق. ونتج عن هذا آثار التقاطع في مقابل هذا، نجد سابق الفاعل الضميري في (34ب) هو أقرب مركب اسمي، بينما سابق المفعول الضميري هو الأبعد. وتنتج عن هذا آثار التناظر. وهكذا فإن العوائد الضميرية غير المبارة في المصرية يبدو وكأنها تحترم قيد التناظر بنفس الطريقة التي يحترم فيه ربط الثغرات او الآثار (traces) في الإنجليزية هذا القيد. إلا أن هناك فرقا واضحا بين الثغرات والعوائد، حيث يمكن خرق القيود الجزيرية مع العوائد، ولا يمكن ذلك مع الثغرات (انظر الفاسي الفهري (1978) و(1981) في هذا الصدد). والسؤال الذي يمكن طرحه هو: هل هناك خصائص مشتركة ومبادئ ضابطة لكل من الربط المكوني (أي ربط ثغرة بسابق) والربط العائدي (أي ربط عائد بسابق)، إذا وضعا جانبا ما يمايز بينهما؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب، فإن قيد التناظر كما لا يمكن أن يرصد لآثار التناظر التي تحدث مع اللواصق العائدية. لأن قيد التناظر كما صيغ قد ينطبق على البنية المكونية، بينما آثار التناظر لا تحصل في هذا المستوى. فمن المحتمل أن يكون وراء قيد التناظر تعميم زائف، ونحتاج الى

قيد تأويلي يرصد لكل المعطيات التي عرضنا، بما فيها معطيات التقاطع. وقبل أن نتقدم باقتراح في الموضوع، نريد ان نستعرض معطيات مماثلة في لغتين عربيتين أخريين: اللغة الفصيحة والمغربية العامية. ففي هاتين اللغتين ليس هناك تفاعل فقط بين اللواصق الضميرية والمضمرات للتوصل إلى القراءات الواردة، بل هناك أيضا ثغرات تتفاعل مع الضمائر لتحديد القراءات.

1-4-3 العامية المغربية.

بناء الصلة في المغربية الدراجة عن طريقتين: إما بعائد ضميري داخل الصلة أو بثغرة في المحل الهدف. ويمكن خرق القيود الجزيرية المعروفة مع الاستراتجية العائدية، المركب الاسمي المعقد (Complex noun Phrase Constraint) وقيد الجزيرة الميمية (wh island constraint) وقيد البنية العطفية (Coordinate Structure Con-straint) استراتيجية الحذف او الثغرات، تحترم هذه القيود (انظر الفاسي الفهري (1978) بخصوص التفاصيل).

والضمير في الصلة يكون عادة لاصقة في الفعل، او الحرف أو الاسم. ويمكن أن يكون الصيغة القوية للضمير. حينها للتبئير أو المقابلة. المعطيات الأساسية تمثل لها الأمثلة التالية:

(35) أ) أحمد سب الرجل اللى ضربو.

"أحمد سب الرجل الذي ضربه".

ب) حمد سب الرجل اللى هو ضَرْبُو.

ج) حمد سب الرجل اللى ضْرْبْ.

د) اللى تيضحك مع اللى ما يسواش هَدَ جَزَؤُ.

"من يمازح من لا قيمة له ذاك جزاؤه".

(36) أ) هَدَ هُوَّ الرجل اللى هو مشِ وهو تَيَكُلْ.

"هذا هو الرجل الذي ياكل في وقت".

ب) هد الرجل اللى أنَ مشيت وهو بْقَ.

" هذا هو الرجل الذي ذهبت أنا وظل هو".

في هذه اللغة نجد أن اللواصق التي تعنينا يمكن أن تكون إحالية. لواصق الفاعل يمكن أن تكون إحالية أو غير إحالية حسب وقوعها مع مركب اسمي فاعل، أو وقوعها وحدها. أما اللواصق غير الفاعلة فهي إحالية فقط. الازدواج الضميري يقع في سياقات مماثلة للسياقات في العربية الفصيحة. والأمثلة المقدمة تبيّن هذه النقط. ففي (35أ)، اللاصقة الفاعل مربوطة الى رأس البنية الصلية، واللاصقة المفعول مربوطة الى فاعل الجملة الدامجة. هذه القراءة غير ممكنة في (35ب) و(35ج)، حيث الضمير المبرأ مربوط إلى السابق الأبعد، والثغرة الى رأس الصلة، مؤدية إلى قراءة تقاطعية. أما التراكيب في (36) فهي تمثل لسياقات أخرى يبرز فيها الضمير المنفصل في داخل البية الصلية: في (36أ) الصلة معطوفة الى جملة حال، وفي (36ب) هناك مقابلة في العطف.

1-4-4 العربية الفصيحة:

المغربية والمصرية لغتان يمكن اعتبارهما بالنظر إلى رتبة المكونات الكبرى داخل الجمله من نمط اللغات التي ترتب في شكل فا (فاعل) ف (فعل) مف (مفعول). وتجدر الإشارة إلى أن نفس الفروق تفرز في لغة من نمط فا مف، وهي العربية الفصيحة (للاستدلال على هذه الفرضية انظر الفاسي الفهري (1981)). الأمثلة الموالية تمثل لحالات ربط مزدوج في التفكيك إلى اليمين وفي الصلة، او الصلة داخل صلة أخرى:

(37) أ) زيد انتقد الوزير الذي استقبله.

ب) زيد انتقد الوزير الذي استقبل.

ج) زيد انتقد العون الذي وظفه هو.

(38) أ) رجع من رأيت الرجل الذي انتقده .

ب) رجع من رأيت الرجل الذي انتقد.

فمن الواضح أن التراكيب التي لا توجد فيها ثغرة ولا ضمير مبأر لها قراءة تناظرية. والتراكيب التي فيها ثغرة أو ضمير مبأر قراءتها تقاطعية. ففي (37أ)، يربط الوزير الضمير الفاعل في حين يربط زيد الضمير المفعول، بالتناظر. ونفس التناظر يصدق في (38أ)، حيث لرَجل مراقب ضمير الفاعل، والضمير المفعول يربطه من أما في (37ب) و(38ب)، فالثغرة في مكان المفعول، وهي مربوطة إلى السابق الأقرب، بينما الضمير الفاعل مربوط إلى السابق الأبعد، بالتقاطع وفي (37ج)، يربط الضمير المبأر إلى أبعد سابق، أي زيد، ويربط تبعا لذلك ضمير الفاعل إلى زيد، بالتعدية ويربط المفعول إلى أقرب سابق، محدثا بذلك أثر التقاطع.

1-4-5 مبدأ القرب:

هدفنا أن نقترح قيدا على التأويلات الواردة لا يصدق على الثغرات فقط، أو اللواصق العوائد فقط، بل على مختلف المربوطات. ونفترض أن القيد المذكور ينطبق في مستوى البنية الوظيفية. والمعلومات التي يستعملها هذا القيد هو القرب النسبي بين الرابط (السابق) والمربوط (الضمير أو الثغرة)، وكذلك سلمية المربوطات الممكنة، وسلمية وظائفها النحوية.

نعرف أو لا سلمية الوظعلة(أو العلم الوظيفيFunctional superiority) لأن العوائد غير المبأرة عند ربطها تبدأ بربط العائد الفاعل أولا إلى اقرب سابق (أقرب مذكور، كما يقول القدماء)، ثم تربط الوظيفة النحوية الأقرب إلى الفاعل (مفعول الفعل مثلا) إلى السابق الأقرب المتبقي، وهكذا، محدثه بذلك أثر التناظر. وفي الشيء يصدق على الثغرات في اللغات التي يمكن أن تتعدد فيها في نفس البنية الجملية (انظر كابلان وبريزنان (1982)). سلمية الوظعلة نصوغها كالتالي:

(39) سلمة الوظعلة :

فا > مف >، ح مف مض مف...

فهذه السلمية تخصص الربط المتجاس، اي حي تكون كل المربوطات من نفس المقولة (ثغرة أو ث ⇑ في النحو الوظيفي المعجمي، أو ضم، أو ضميرا منفصلا مبأرا). أما حينما يكون هناك مزج بين مربوطات مختلفة، فإن هناك سلمية أخرى للربط، بحسب طبيعة المربوط المعجمية والتركيبية. سلمية المربوطات نصوغها كالتالي:

(40) سلمية المربوطات:

ثغرة > عائد >عائد --> مبأر

العائد إما لاصقة او ضم، والعائد المبأر الضمير المفصل في لغة كالعربية. ويمكن أن يكون العائد أيضا ضميرا غير منبور، بحسب اللغات.

توظيفا لهاتين السلميتين، نصوغ مفهوم أقرب سابق، كما يلي:

(41) أقرب سابق:

يكون السابق سع للمربوط رع هو الأقرب إذا وفقط إذا كان بالنسبة لكل مربوط رغ تحويه وظ، وط بنية وظيفية تحوي س ع و رع، رع > رغ.

ثم نصوغ مبدأ القرب كما يلي:

(42) مبدأ القرب:

أ) سابق مربوط هو السابق الأقرب.

ب) سابق مربوط مبأر ليس الأقرب .

فالتعريف (41) يميز بين ثلاثة الأنماط من المربوطات التي افترضناها. والطريقة

التي يعمل بها مبدأ القرب يترتب عنها التقاطع أو التناظر في الحالات التي تعنينا. ولنرى كيف يحدث ذلك، لنتأمل من جديد الأمثلة السالفة الذكر. فالمثال المصري (33ب) مثلا قبيح لأن الضمير هناك مبأر، وعليه فسابقه لا يمكن أن يكون هو الأقرب، بموجب (42ب). أما التركيب (34ب)، فيخول قراءة تناظرية لأن المربوطات من نفس الصنف (كلها لواصق)، والربط يتم طبقا لسلميتين الوظعلة والمربوطات في نفس الاتجاه، تخول (34أ)، القراءة التقاطعية، لأن هناك مزج بين مربوطات يحكمه المبدأ (42ب). في المغربية (35ج)، يسبق ربط الثغرة ربط اللاصقة، مؤديا الى قراءة تقاطع. والأمثلة الاخرى في المغربية والفصيحة تسلك نهج الأمثلة التي حللناها.[9]

وهكذا فإنّ الصورة الناتجة في هذا الجزء من البحث هي أنّ اللاصقة التي تحمل سمات العدد والشخص، على الخصوص، تحمل أيضا سمة الحمل (= حم)، وتتصرف أساسا كمصرف الضمير. وأما اللاصقة التي تضم صفة الجنس فقط، فليست ضميرية، وفي الجزء الموالي، نقترح نمطية للتطابق تتمشى بدقة مع اللواصق التي اقترحنا في هذا الجزء.

2. نمطية التطابق ومشكل المجال:

بادئ ذي بدء، نتبنى التعريف الإجرائي التالي للتطابق:

(43) نقول إن عبارتين في حالة تطابق إذا كانت بعض سماتهما متضارعة بمقتضى تعالق معين. على كل نظرية لظواهر التطابق (أو عدم التطابق) أن تضع القيود الضرورية على مكونات فرعية ثلاثة لنسق التطابق: طبيعة العبارات المتطابقة، والسمات محل التطابق، المجال الذي تتواجد فيه هاتان العبارتان. وستكون هنا مناقشتنا مركزة على السمات جن (جنس)، وعد (عدد)، وشخ (شخص)، وإن (انسان)، وستشمل -بصفة ثانوية -سمات إع (إعراب)، وسغ (سِواغ أو mood)، وعرف (تعريف).

2-1 التطابق نمط1 (أوالتطابق "الداخلي"):

هناك أنماط تطابق ثلاثة متمايزة حسب طبيعة العبارات المتطابقة والمجال والسمات. نفترض أن مستوى التمثيل الوارد لتحديد هذه المجالات هو البنية الوظيفية، لا البنية المكونية، وأن طبيعة الوظائف االنحوية المحولة للعبارات المتطابقة حاسمة في تحديد هذه المجالات فطبقة أولى لهذه الوظائف النحوية محصورة في "الأخوات" المحتواة في نواة وظيفية صغرى النواة الوظيفية الصغرى يمكن تعريفها باستعمال مفهوم الاحتواء الأدنى الذي نفترض أنه مفهوم نحتاج إليه في النظرية على كل حال. هذا المفهوم يمكن تحديده كالتالي:

(44) الاحتواء الأدنى:

تحتوى بنية وظيفية وظ وظيفية نحوية نح احتواء أدنى إذا وفقط إذا كانت وظ تحوي نح، وليس هناك وظ غ بحيث تكون نح محتواة أيضا في وظ غ.

وبناء على هذا التحديد، يمكن تحديد النواة الوظيفية الصغرى كما يلي:

(45) النواة الوظيفية الصغرى:

النواة الوظيفية الصغرى وظيفية تحوي احتواء أدنى الحمل والظائف التفريعية المتصلة به . نفترض أن مجال النمط 1 للتطابق هو النواة الوظيفية الصغرى، وأن العلاقة بين العبارات المتطابقة هي التفريع (Subcategorisation). نماذج هذا النمط هي أساسا النماذج التالية(10)

أ) مطابقة الفعل لفاعله .

ب) مطابقة الصفة لفاعلها.

ج) مطابقة الأسوار أو ما يشبه الأسوار (كالعدد) لمفعولاتها.

فهذه النماذج تعتبر كلها حالات تفريعية في النظرية المعجمية الوظيفية. فالفعل والصفة يبين تفريعهما أنهما يأخذان فاعلا، والسور (quantifier) يأخذ مفعولا سوريا (= سو مف)، كما هو مدقق في الفاسي الفهري (1981). العبارات المشابهة للأسوار هي الأعداد، أو الصفات التسويرية التي تتصرف كالأسوار، وإن كانت لائحتها ليست مغلقة مثل لائحة الأسوار العادية. فأشباه الصفات هذه تختلف عن الصفات الحقيقية بموقعها في البنية المكونية (حيث تتقدم الموصوف عوض أن تتبعه)، وهي لا تتصرّف جنسا وعددا كما الشأن بالنسبة للصفات العادية. بيد أننا سنبين أنها -مع هذا- تطابق الرأس الاسمي للمركب، على الرغم من أنها لا تبدو كذلك. والأمثلة الموالية تمثل للحالات الأساسية للتطابق الداخلي أو التطابق نمط1:

(46) جاءت البنات.

(47) أ) زيد مريضة امه.

ب) التقيت برجل مريضة امه.

ج)* زيد مريضة.

(48) أ) جاء ثلاثة رجال.

ب) جاءت ثلاث نساء.

(49) أ)اجتمعت فيه جميل الصفات.

ب) احترقت مختلف الدور.

ج) اجتمعت فيه جميع الصفات.

د) جاء كل الرجال.

ففي (47ب)، تطابق الصفة فاعلها في الجنس، وتطابق رأس المركب (الموصوف) في الإعراب. وفي (48)، يطابق العدد الفضلة المعدودة في الجنس في اتجاه عكسي،

لأن الاعداد الحاملة لعلامة التأنيث تعتبر هي الصيغة الأهل، أو غير الموهومة (unmarked). فهي تمثل المذكر. أما المؤنث، فينتج عن إزاحة علامة التأنيث عن العدد، فيبدو وكأن العدد يطابق المعدود في الاتجاه المعاكس: متى كان المعدود مؤنثا فإن العدد لا يحمل علامة التأنيث، ومتى كان مذكراً فإن العدد يحملها. أما (49)، فهي أمثلة لمركبات سورية (quantifier phrases) تطابق الفعل في الجنس، وإن كان رأس المركب ليس مخصصا بسمة جنسية، ولا يتغير طبقا لهذه السمة. إلا أن هناك عنصراً شبه سوري يتغيّر بتغيّر سمة الجنس، وهو عنصر الاستفهام أي، الذي يعتبر رأسا للمركب كذلك (ويخول الإعراب المناسب تبعا لهذا). كما يبين ذلك المثال التالي:

(50) أية حكومة قررت هذا؟.

فالجنس الوارد في مثل هذه الأمثلة هو جنس نحوي، وليس جنسا دلاليا، فكما هو مبين في الفقرة 2.1، فإن جمع غير الانسان يكون مؤنثا مفردا (أو بدون تخصيص عددي)، بينما المفرد غير الإنساني يكون مذكرا أو مؤنثا. ونذكر هنا أمثلة أخرى تبين حذف أخرى تبين هذا التمايز:

(51) أ) كثرت الاختلافات.

ب) كثر الاختلاف.

ج)* كثرت الاختلاف.

د)* كثر الاختلافات.

(52) أ) كثيرة هي الاختلافات.

ب)* كثير هو الاختلافات.

فكلمة الاختلاف مذكر حين تكون مفردا، ومؤنث حين تكون جمعا. والفعل الذي يعمل فيها (كفاعل) يأخذ علامة جنسية مناسبة بحسب إفرادها أو جمعها. وفي نفس الاتجاه فإن الضمير الرابط الذي يظهر في جمل رابطية مثل (52) يأخذ جنسا يضارع جنس الاسم المحال عليه.

هناك مغايرات محدودة في التطابق الداخلي، هذه المغايرة محدودة في صفة الجنس، التي لاتأخذ قيمة في أسلوب بعض الخواص. فالنحاة التقليديون يزعمون أنّ هذه المغايرة محدودة في الحالات التي يكون فيها الفعل مفصولا عن الفاعل. إلا أنّ هناك أمثلة كثيرة تدل على أن هذا الشرط غير قائم، وأن تبرير هذه المغايرة تبرير أسلوبي:

(53) أ) دخل النسوة.

ب) ذهب ساعة من الليل.

ج) قُطع أيديهم.

د) جاءكم المؤمنات.

وفي نفس السياق نجد أن بعض المتكلمين يهملون التمييز الجنسي عند استعمال أي، مستوين بذلك بينها وبين الأسوار الأخرى التي لا تتغير. وهذه المغايرة يظهر أنها لهجية أو معجمية وهي تبرز في جمل مثل (54):

(45) أي نساء رأيت؟.

في التطابق الداخلي، تكون العباراتان المتطابقتان من طبيعة مقولية مختلفة العبارة المطابقة المصدر موضوع (argument)، والعبارة المطابقة الهدف حمل من صنف معين. اتجاه التطابق، على الأقل ما يخص صفة الجنس، من الموضوع إلى الحمل ويدخل في هذا النوع من التطابق، مع خصوصيات، تطابق الحمل مع موضوع متعدد الروؤس. في هذه الحالة، يكون التطابق مع الرأس الأول، وليس هناك توحيد لخصائص الرؤوس المختلفة، كما تبين ذلك الأمثلة:

(55) أ) جاء زيد وهند.

ب) جاءت هند وزيد.

ج) جاء فأر وهر وكلب.

فلو كان هناك توحيد لهذه الخصائص، لكان الفعل مذكرا في (55ب)، ومؤنثا في (55ج). لأن عطف المذكر على المؤنث ينتج عنه مذكر، وعطف عدد من الأسماء المفردة غير العاقلة يؤدي إلى جمع غير عاقل يستحق الفعل المطابق له التأنيث (المفرد).

لنعد الآن إلى البنى التي يكون فيها رأس المركب المطابَق شبه سور في الجمل (48) و(50)، يسهل ملاحظة التطابق الداخلي بين السور وفضلته (أو مفعوله)، أو بين الفعل وفاعله. في كل هذه الحالات، يمكن تقديم الدليل على أن السور هو رأس المركب الاسمي (أو المركب السوري) الذي يحويه (انظر في هذا العدد الفاسي الفهري (1981)). أحد هذه الدلائل أن قواعد إسناد الإعراب يمكن أن تصاغ صياغة أكثر طبيعية وبساطة إذا كان السور هو الرأس، والاسم الذي يتبعه فضلة. ولأن السور رأس المركب فإنه يأخذ العلامة الإعرابية التي تُخَوَّل للمركب الاسمي بأكمله، تبعا لوظيفته النحوية. وأما الاسم الفضلة، الذي يصلح أن يكون رأسا إذا اعتمدنا مقياس القيود الانتقائية، فإنه يخول إعراب النصب أو الجر، حسب الحالات. وهذا الإعراب يخول بحسب وظيفة هذه الفضلة داخل المركب الاسمي. والجدير بالذكر أن هذه الفضلة المفعول لا يمكن أن تكون رأسا للمركب إذا نظرنا الى مقياس التطابق.

ويقوم الدليل على هذا بالنظر الى جمل مثل (56)، حيث يبين تطابق الفعل أنه تطابق مع الخصائص الموحدة بين العدد والمعدود، فالمعدود مذكر والفضلة مذكر أيضا، ولكن الفعل مؤنث:

(56) خمسة عشر كلبا رجعت.

فتأليف سمات العدد والمعدود هو الذي يجعل المركب بأكمله جمعا غير إنساني (غير عاقل)، ويترتب عن ذلك تطابق الفعل في التأنيث، ولنذكر هنا بخاصة مهمة لتطابق العدد. فالأعداد في تطابقها مع المعدود لا تأخذ بعين الاعتبار عدد الموضوع، ولذلك فإن العدد يطابق المعدود طبقا لجنسية في الإفراد وبعبارة أخرى، ليس هناك تمييز في سمة الجنس، في التطابق العددي، بين مفرد موضوع وجمعه وهذا ما تبينه الجملة (57):

(57) احترقت خمسة كتب.

فالفاعل جمع غير إنساني، وكان يجب أن تلحق سمة المؤنث بالعدد لو كان العدد يأخذ بعين النظر عدد الموضوع. إلا أن الامر خلاف ذلك. ومما يشد النظر كذلك أن الفعل مؤنث هنا. وهذا يعني، فيما يعنيه، أن الفعل لا يطابق جنس الرأس العددي، وأن الجنس الوارد يأتي من المعدود. ويدل على أن سمات الفضلة في بني من هذا النوع واردة في التطابق الفعلي كون الرأس في الأمثلة (49) لا يتغير، بل إن الفعل يطابق الفاعل في الجنس الموجود في الفضلة.

وحتى نرصد لمثل هذه الحالات، يمكن افتراض أن هذه المركبات الاسمية مزدوجة الرؤوس وهذا الافتراض يكفي لتناول التطابق هنا، شرطى أن يضاف افتراض مساعد هو أن سمات الرأسين معا تتسرب إلى الأعلى، أعلى المركب، لتتوحد بعد ذلك وعن هذا التوحيد يصدر التطابق الملاحظ. إلا أن هذا الحلّ يهمل مسألة إسناد الإعراب للسور ولموضوعه.

ويمكن تبني تحليل آخر يحتفظ فيه بافتراض الرأس الوحيد، مع افتراض وجود قاعدة مركبية تتولى وصف ما يجري في هذه الحالات هذه القاعدة يمكن صياغتها كالتالي:

(58) م س ـــ> سو ـــ> سَ

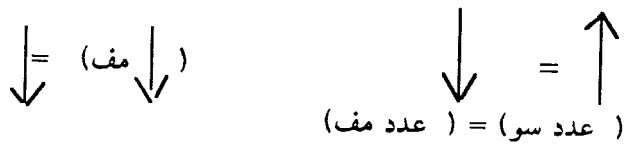

هذا الحل يجعل سمات الموضوع تتسرب الى الرأس عندما يكون الرأس سوار أو ما يشبهه. الآلية المستعملة وصفية -طبعا- وليست تفسيرية في شيء إلا أنها -في انتظار حل أفضل- تتولى إحداث الآثار المرجوة. (11)

نخلص إلى أن خصائص النمط 1 للتطابق هي التالية: العبارات المتطابقة هي حمل وموضوع اتجاه التطابق من الموضوع إلى الحمل السمة هي الجنس. المجال هو النواة الوظيفية الصغرى

2-2 التطابق نمط2:

النمط الثاني من التطابق يقع في مجال أوسع لا يشمل الوظائف التفريعية فقط (كفا ومف مف...الخ). ولكن أيضا الوظائف غير التفريعية كالملحقات (adjunets) والنعوت (modifiers) الملحقات تشمل الحال والتمييز والظرف... الخ. المجال هو النواة الوظيفية التي نحددها في (59):

(59) النواة الوظيفية:

النواة الوظيفية بنية وظيفية تحتوي احتواء أدنى حملا والوظائف العالقة به، ومفهوم التعالق الذي نحتاج إليه يمكن تحديده كالتالي:

(60) تكون وظيفة نحوية نح عالقة بحمل ح فقط إذا كانت نح يعمل فيها ح، أو نح تحوي وظيفة نحوية نح ع مربوطة عائديا الى وظيفة نحوية نح غ يعمل فيها ح وهكذا تكون الملحقات غير معمول فيها مباشرة، أي لا يعمل فيها الحمل بمقتضى تفريعه المعجمي، وإنما هي مشدودة الى الحمل بصفة غير مباشرة لأنها تتضمن ضميرا يراقبه أحد موضوعات الحمل ح وهذا ما تصوره (61):

(61) أ) لقيت زيدا يلعب.

ب) لقيت زيدا راكبا.

ففي (61 أ) يراقب المفعول في الجملة الرئيسية الفاعل الضميري في الجملة الحال، وبعبارة أدق، فإن ضم الفاعل مربوط عائديا الى المفعول (انظر الفاسي الفهري في مدد الاستدلال على أن هذه حالة للربط العائدي المحلي). اما في (61ب)، ففاعل الصفة الضميري يمكن أن يراقبه -بالتباس- فاعل أو مفعول الفعل الدامج.

في هذا النمط من التطابق تكون العبارتان المتطابقتان من نفس الصنف: فهما عبارتان اسميتان (أو موضوعان). واتجاه التطابق من الموضوع الذي له وظيفة نحوية تفريعية الى الموضوع المحتوى في وظيفة غير تفريعية. والسمات المعينة هي السمات الضميرية (أو الإحالية) بما فيها عد وشخ وإن وجن، وإع ليس معنيا.

من بين نماذج هذا النمط تطابق رأس المركب والصفة الناعتة، أو الرأس والجملة الصفة النكرة، أو الرأس والاسم الموصول. نفترض أن هذه الحالات كلها حالات نعتية يمثل فيها رأس المركب الحمل الرئيسي في التركيب، ويمثل المركب الوصفي (adjectival phrase) أو الصلة العنصر النعتي (modifier) أو نع (فيما بعد) هذا النع يتصرف في التطابق تصرف الملحقات (= لح) أساسا (2) فهو يضم ضميرا مربوط عائديا إلى الرأس الاسمي، وتنتج عن هذا الربط آثار التطابق. وهذه بعض الامثلة (انظر الفاسي الفهري (1981ب) في صدد التفاصيل):

(62) أ) لقيت رجلا أعرف أخته.

ب) لقيت رجلا مريضةٌ أمه.

ج) لقيت الرجل المريض.

د) لقيت الرجلين اللذين انتقدت

ه) لقيت الرجلين الذي انتقدت والذي انتقد زيد.

في (62 أ) تتضمن الجملة الواصفة ضميرا يربط الجملة بالرأس الاسمي، وهذا العائد ليس فاعلا .

بالضرورة، كما تبين ذلك (62 أ)و (62هـ). وحين يكون فاعلا (بالصدفة)، تنتج عن ذلك آثار التطابق كما الحال في (62ج). وهناك تطابق مواز، بين النعت والمنعوت

في الإعراب والتعريف. ،ويتصرف الاسم الموصول في البنية الصلية تصرف الصفة: فهو يطابق الرأس ضرورة في الإعراب والتعريف، كما تبين ذلك (62د) و(62هـ)، ولكن لا يطابقه بالضرورة في السمات الأخرى كحن وعد(كما يبرز ذلك في (62هـ). وهذا يوحي بأن الصلات في اللغة العربية لها وظيفة نع، كما أن الصفات المفردة. من جهة أخرى، الجمل الصفات (غير المعرفة) والجمل التي تأتي بعد الموصول تتصرف أساسا تصرف الملحقات (عن خصائص لح، انظر القاسي الفهري(1981ب)، الفصل الثامن). فجملة صفة مثل (64أ) تكون لها بنية وظيفية من صنف (65أ)، وبنية صلية مثل (64ب) لها بنية وظيفية مثل (65ب):

(64) أ) لقيت رجلا تعرفه.

ب) لقيت الرجل الذي تعرف.

(65) أ)

مف [حم حم " رجل " ع
لح حم " تعرف (فا) (مف)>
زمن حاضر
فا [حم ضم
شخ 2]
مف [حم ضم
شخ [حم 3
ع]]]

(65) ب) مف) حم " رجل"
عرف +

[نع حم " الذي"
[عرف +
موضع حم ضم
[ ]
مف
لح حم " نعرف" <(فا) (مف)>
[فا حم ضم
[شخ 2]
مف
[ ]
ع]
]

(حيث ع قرينة إحالية)

للاستدلال على هذه البنى ومعرفة الطريقة التي يتم بها الربط (الربط هنا ممثل بواسطة القرينة الإحالية ع)، انظر الجزء الثالث. وانظر كذلك في هذا الجزء القواعد التي ترسم جزءا من الوصف البنوي المعتمد هنا(القواعد (86) و(88).

نموذج آخر للتطابق نمط 2 يوجد في البنى ذات ازدواج ضميري مثل (6). فالعبارات المتطابقة هنا هي اللاصقة الضميرية والضمير المبأر. نفترض أن الضمير المبأر ينتمي إلى نفس النواة الوظيفية التي تنتمي إليها اللاصقة، وإن كان الضمير المنفصل لا ينتمي إلى النواة الوظيفية الصغرى. وهذا ما يفسر كون الضمير مربوط عائديا في النواة الوظيفية الصغرى إلى اللاصقة، وهي موضوع في تفريع المعمول. السمات المعنية هي السمات الاحالية، والعلاقة هي النعتية.

3.2. التطابق نمط 3(أو التطابق "الخارجي")

بينا أن التطابق نمط 2 نتيجة للربط العائدي المحلي، في مجال النواة الوظيفية. مجال النمط 3 أوسع من النواة الوظيفية، إذ العنصر المطابق (بالفتح) خارج النواة التي يتموقع فيها المطابق (بالكسر). وإذا وضعنا جانبا هذا الفرق، فإن التطابق نمط 3 يقاسم التطابق نمط 2 بعض الخصائص. فمثلا السمات المعنية فيما هي السمات الضميرية أو الإحالية. والعبارات المتطابقة من نفس الصنف. واتجاه التطابق من عبارة محيلة خارج النواة الوظيفية الصغرى إلى عبارة داخلية(وإن كان هذا لا يصدق على كل حالات التطابق في النمط 2، في حالة الملحق الحال مثلا). والنماذج الأساسية لهذا النمط هي التالية:

أ) في التفكيك إلى اليمين: تطابق المحور والعائد داخل البنية المؤاخية.

ب) في الصلة: تطابق الموصول والعائد.

ج) في الجمل الرابطية: تطابق المركب الاسمي الموضع(topic) والضمير المحتوى في المركب الوصفي المؤاخي.

د) في الاستفهام الضميري: تطابق اسم الاستفهام والضمير العائد.

هـ) في الجمل الفاصلة(Clefts): تطابق البؤرة والموصول في الجملة المؤاخية.

هذه اللائحة ليست تامة. وفي كل هذه الحالات لا يعني التطابق المحمول إلا عرضا. لأن الهدف هو الموضوع. فكما تبيّن أمثلة التفكيك(19) و(20) أعلاه، فإن المعمول الفعلي يمكن أن يلحقه التطابق، بيد أن هذا غير ضروري. ويكون كذلك حين يكون المربوط صدفة هو فاعل الفعل، كما في (19). أيضا، هناك تطابق في (65) بين المركب الاسمي الموضع والصفة، لا لأن التطابق ضروري في هذا التركيب، بل لأن العائد في الصفة هو فاعلها بالصدفة، فينتج التطابق عن الربط العائدي:

(65) النساء نبيلات.

نفترض أن النساء في (65) موضع ليس له وظيفة نحوية (داخلية)، وأن المركب الوصفي هو رأس الجملة. وسنتعرض في الجزء الثالث للأسباب التي تجعل الربط العائدي ضروريا في كل هذه النماذج. ونكتفي الآن بالتشديد على خصائص هذا النمط من التطابق فقط، منبهين إلى أن بعض خصائصه ناتجة عن خصائص الربط العائدي على مسافة بعيدة.

ونختم هذا الجزء بملاحظة أن تنميط التطابق يناسبه تنميط الوظائف النحوية، وأن تحديد مجال أنماط التطابق يناسبه تحديد المجالات التي تعرف فيها الوظائف المختلفة.

3. قيود سلامة البنية الوظيفية، الربط الاحالي والتطابق:

في هذا الجزء، نتناول كيف نشتق النمطية التي دافعنا عنها في الجزأين الأول والثاني، وكذلك معطيات التطابق المذكورة. وتوخيا لهذا الهدف، سنركز على ضابطين لسلامة البنى الوظيفية:

قيد الأحادية وقيد الاتساق. هذان القيدان يضبطان معطيات التطابق بصفة مباشرة أو غير مباشرة، شرط أن تعاد صياغة قيد الاتساق بالطريقة التي نرتئيها. وسنبين أن إعادة الصياغة هذه ضرورية تصوريا وتجريبيا. ومساهمتنا الأساسية تكمن في إعادة الصياغة التي نقترحها لقيد الاتساق، وتصور الدور الذي يمكن أن يلعبه في النحو. أما قيد الأحادية، فنتبناه كما هو لنرصد للتطابق نمط 1، دون تغيير يذكر في صورته أو وظيفته وسنتقدم كذلك باقتراحات جديدة في صدد تصنيف الوظائف النحوية، وإجراءات إسناد الوظائف والقيود على هذا الإسناد. وهدفنا أن نقترح تحليلا موحدا لظواهر حللت في استقلال عن بعضها البعض، وذلك بإخضاعها لقيد واحد على البنية الوظيفية. وهكذا فإن أنماءها مختلفة هذا الربط الاحالي تخضع في النهاية لمبدأ موحد، إضافة إلى ما يمكن أن تخضع له من قيود خاصة.

1.3. قيد الأحادية والتطابق نمط 1:

في النحو المعجمي الوظيفي، يلعب قيد الأحادية دورا هاما في فرض قيود التوارد وخصائص التفريع. هذا القيد يمكن أن يصاغ كما يلي:

(66) قيد الأحادية:

في بنية وظيفية معينة، كل سمة لها قيمة واحدة على الاكثر، فقيد الأمادية يلعب دور مصفاة بالنسبة للاوصاف البنيوية التي لا تنسجم فيها التخصيصات الواردة من التركيب. كذلك يتعين على هذا القيد أن يضمن تناسب الصفات عند العبارات المتطابقة في المستوى الوظيفي الوارد.

لنتأمل الآليات الصورية المتوفرة في النحو الوظيفي المعجمي لبناء المجال الوظيفي الوارد، وكذلك لتحديد المعلومات الوظيفية الخاصة بلغة، أو الكلية التي تجمع بين اللغات. نلاحظ أولا أن السمات الضرورية تلحق بالعامل لتشير إلى المعمول عبر التخصيصات المعجمية للاصقة، أو الكلمة التي تحمل اللاصقة، فتصير هذه المعلومات جزءا منها. وهذا ما نجده ممثلا بالنسبة للاصقة { ت ت} مثلا في (67 (67 = ت : [ف-] ف [متصرف] زمن = ماض ؛ جذفا = نث

(جن فا = جنس الفاعل. نث = مؤنث).

فالمدخل المعجمي للاصقة أو مدخل الفعل الذي تلحق به اللاصقة يحمل معلومة عن العبارة المطابقة (والمعمولة): فهو يربط علاقة صرفية وعلاقة تركيبية بين العامل ومعمول محدد (هنا الفاعل) وهذه المعلومة خاصة بلغة معينة. فمن جهة نجد عدد اللواصق والسمات التي تأتلف فيها تختلف من لغة إلى لغة. مثلا بعض اللغات ليس فيها تطابق بين الفعل والفاعل (فالفعل تحليلي تماما analytic)، وبعض اللغات فيها تطابق (إذ الأفعال فيها تركيبية sythetic). من جهة أخرى، تختلف اللغات التي فيها تطابق بين الفعل والفاعل في السمات التي يشملها التطابق بصفة اعتباطية إلى حد. مثلا السمة المعنية في العربية الفصيحة هي الجنس وحده، وفي الدارجة المغربية الجنس والعدد والشخص، وفي الفرنسية والإنجليزية الجنس والشخص والعدد، وفي الجاكلتيك (Jacaltec) الإعراب والشخص، وفي النڤاهو (Navajo) الشخص والحيوية (animay) ... إلخ والمعجم يخصص هذا التغاير (أو الاختلاف) البرامتري: أية عبارة عبارة مطابقة،أية معمولات عبارات مطابقة (فا، مف، مف مف)، أية سمات يعينها التطابق ... إلخ.

على مستوى ثان تلعب المعلومات الواردة في القواعد المركبية عن طري ق الخطاطات الوظيفية (Functinal Schemata) دورا آخر في بناء الوصف الوظيفي الضروري للتطابق.

ذلك على الأقل - هو الموقف المتبنى في كابلان وبريزنان (1982) وبريزنان (1982 ب) . فدور القواعد المركبية المعملة بالمعلومات الوظيفية مثلا أن تبين إذا كانت البنية الوظيفية مغلقة، أو تسمح للمعلومة الداخلية بأن تمر إلى أعلى. وذلك لأن " الصرفيات العاملة تظهر إما في الرؤوس (أو رؤوس (رؤوس (...)، أو في المقولات الصغرى للمركب الذي تعمل فيه " (بريزنان (1982 ب)). والآلية الصورية المستعملة هي معادلة المعاينة: ↓= ↓ هذه المعادلة تسند عادة إلى رؤوس المركبات، كما تعرّف في نظرية بيَ، وتمكن من نشر سمات أسفل الشجرة في أعلاها. وهذه الآلية التي يفترض أنها ترصد للتطابق بين الفعل والفاعل. فالفعل المتصرف الذي تملأ به الشجرة (جاءت مثلا) يحمل بدءا معلومة عن جنس الفاعل، في حين يتعاضى عن تخصيص الشخص أو العدد (إذا افترضنا أن مدخل اللاصقة الملحقة بالفعل و (67)، وليس (21) أو (24). هذه السمة الملصقة بالفعل تنتشر في أعلى الشجرة، إلى مستوى الجملة (ج) في اللغات التي لا يوجد فيها مركب فعلي كالعربية، أو عبر المركب الفعلي إلى ج في اللغات التي لها مركب فعلي كالإنجليزية مثلا. ويتدخل قيد الأحادية ليضمن أن يكون للفاعل في المستوى المعني (أي النواة الوظيفية التي تقابل ج) السمة التي سجلها الفعل. فبنية مثلا * جاءت زيد لا يكون لها حل، أو يصفيها قيد الاحادية. لأن قيمة سمة جنس الفاعل التي يحملها الفعل غير متوفرة في الفاعل.

وتسند معادلة المعاينة = أيضا إلى المقولات الصغرى المخصصة مثل أدوات التنكير أو التعريف. وهذه الوسيلة استعملها كابلان وبريزنان (ن.م.) لاخراج جمل مثل:

(68) agurl handed the baby tays *

فكل من المخصص (specifier) والرأس الاسمي يحملان معادلة المعاينة حتى يتسنى لسماتهما الانتشار في ما هو أعلى. ونفس الوسيلة محتاج إليها للرصد للتطابق في سمات الجنس والعدد بين المكونات المختلفة داخل المركب الاسمي، كما هو مبين في (69):

(69) Ces petites braves et heureusesfilles

فهنا نحتاج إلى إسناد معادلة المعاينة إلى كل المكونات من إشارة وصفة واسم.

هذه الوسيلة قد تلبي الغاية الوصفية. إلا أنها لا تفعل ذلك إلا بتبني طروحات إضافية مشكوك فيها.

من بين هذه الطروحات أن المركب الفعلي رأس للجملة، وأن المركب الوصفي رأس " جزئي" للمركب الاسمي..إلخ. وهذا التحليل يفترض بصفة حاسمة أن العبارات المتطابقة تتواجد في نفس الإسقاط التركيبي (كما هو محدد في نظرية س). وهذا الطرح غير طبيعي في نظرية وظيفية للتطابق.

إذن الطريقة التي يعالج بها التطابق في النحو المعجمي الوظيفي هي إما التخصيص المعجمي باعتبار التفريع أو العمل المعجمي(Lexical governe-ment)، أو التخصيص التركيبي الذي يخول انتشار السمات في الشجرة. ونعتبر التخلص من الآلية الثانية خطوة ايجابية. وأما تعميم بريزنان الذي أسلفنا تقديمه وكذلك انتشار السمات، فينتجان عن شيء آخر. أساسا (وربما تماما) عن التأليف الوظيفي.(13)

إضافة إلى هذا، كون طبقة العبارات المتطابقة محدودة في الوظائف النحوية التي ترد في النواة الوظيفية الصغرى يمكن اشتقاقه من نظرية الإلصاق وبصفة أعم من نظرية القواعد المعجمية. فالقواعد المعجمية لا تحيل إلا على الوظائف التفريعية، ولا يمكن أن تحيل على قواعد غير تفريعية كالملحقات أو النعوت(14). زد على هذا المداخل المعجمية تحد التطابق في الحالات المرغوب فيها. وهذه مسألة اختيار برامتري في اللغات.

عودة إلى التطابق من نمط 1 في اللغة العربية، نلاحظ أن اللاصقة تحمل قيمة للسمة جن وكذلك المعلومة عن المطابق: فهو فا (مع الصفات و الأفعال) ومف(مع الأعداد والأسوار) وقيد الأحادية يضمن المضارعة المرجوة.

2.3. قيد الاتساق ونمطي التطابق 2 و3

1.2.3. قيد الاتساق عند كاپلان وبريزنان:

الاتساق عند كاپلان وبريزنان قيد سلامة على البنية الوظيفية يتعلق بالعمل (governement). ومن أثر هذا القيد أن يجعل المعلومات عن العلائق العاملية في المعجم تتكرر في التركيب وهذا القيد مصوغ عندهما بالشكل التالي:

(70) تكون بنية وظيفية متسقة محليا إذا وفقط إذا كانت كل الوظائف النحوية المعمولة التي تحتويها يعمل فيها المعمول الذي تحتويه. وتكون بنية وظيفية متّسقة إذا وفقط إذا كانت هي وكل البنى الفرعية التي تتضمنها متسقة محليا هذا القيد يفترض فيه أن يرصد للحن تراكيب مثل (71):

(71 * The girl Fell the appel the dog

ففي ذا المثال تبرز وظيفتان من الوظائف المعمول فيها عادة(وهي مف ومف2)) في الوصف الوظيفي للسلسلة. إلا أن هاتين الوظيفتين لا يعمل فيهما الفعل اللازم Fell. الوظائف المعمولة، عند كاپلان وبريزنان، يقصد بها الوظائف التي تظهر في لوائح الوظائف المسندة للمعمولات المعجمية، وعليه فقيد الاتساق، كقيد الأحادية، لا ينطبق في هذا التصور إلا على الوظائف التفريعية، ولا يتسع لوظائف أخرى كالمحور والملحق والنعت.

لنتأمل الأمثلة التالية:

(72) أ) * John I saw Mary

ب) John I saw

ج) John I saw him

(73) * رأيت زيدا راكبا عمرو.

(74) أ) * جاء الولد المريض زيد.

ب) جاء الولد المريض

فقيد الاتساق- كما هو مساغ في (70) - لا يميز السلاسل السليمة عن السلاسل اللاحنة.

فالمجموعتان من الأمثلة يمكن اعتبارها سليمة بالنظر إلى (70)، وإن كان الأمر بخلاف ذلك. وهدفنا مراجعة قيد الاتساق في اتجاهات ثلاثة. أولا، لا نخص حالات العمل المحلية في الوظائف التفريعية ، بل ندخل أيضا الملحقات والنعوت. ثانيا، هناك عمل من نوع خاص في التفكيك والصلات والجمل الفاصلة لا يرصد له القيد(70). وثالثا، قيد الاتساق يمكن أن يتسع ليشمل الربط المكوني.

إعادة صياغة القيد الاتساقي نستدل عليها تجريبيا وتصوريا نبدأ بتقديم تصنيف للوظائف التي نحتاج إليها لوصف اللغات، وكذلك باقتراح اجراءات جديدة لإسناد الوظائف. ثم نصوغ مبدأ الاتساق ونبين كيف يرصد للتطابق من نمط 2 ونمط 3، وكيف يتسع أيضا للربط المكوني. في الفقرات الموالية، نحلل بعض النتائج المترتبة عن صياغتنا للاتساق، وعلى الاخص بالنسبة لتأويل البنى المفككة والصلات والملحقات.

2.2.3 الوظائف النحوية وإسنادها.

صنفان من الوظائف يستعملان في الكتابات اللسانية مع غموض على مستوى المصطلح وكذلك على مستوى التصوّر، وإن كان لهما خصائص مختلفة، وطبيعة مختلفة. الصنف الأول يتضمن وظائف مثل فا وصف 1 وصف 2 وح مف ولح ..إلخ. هذه الوظائف مرتبطة بالمعمول، وتلعب دورا دلاليا في الإطار الدلالي للمعمول (semantic frame). وتكون هذه الوظائف مفرع إليها (= وظ خط) أو مقترنة بإعراب مخول بموجب عمل المعمول. وعلى العموم، تساهم هذه الوظائف في بناء دلالة الحمل (أو البنية الموضوعية المعمولية للنواة الوظيفية).(15)

(صنف ثان من الوظائف له طبيعة مغايرة. وتضم اللائحة وظائف مثل المحور (theme) والموضع (topic)، والبؤرة (focuo)، والموضع اللاحق (after thought topic) أو الذيل (tail) ..الخ(16). هذه الوظائف تساهم في بناء الخطابية للجملة. وهي وظائف غير تفريعية، ولا تحمل إعرابا معمولا فيه، ولا تلعب دورا بطبيعتها في البنية المعمولية الموضوعية. لنسم اللائحة الأولى للوظائف وظائف نحوية (= وظ نح) واللائحة الثانية وظائف خطابية <= و ظغط.افتراضنا أن هذين الصنفين من الوظائف يسندان في مستويين مختلفين في النحو، ولا يجوز خلطها.

كل النظريات التركيبية- فيما نعلم- تفترض أن الوظائف النحوية تسند داخل النواة الوظيفية، وأن المقولات التركيبية الخارجة عن هذا المجال لا تحمل إلا وظيفة خطابية. عدد من النظريات تفترض أيضا أن بعض الوظائف الخطابية لا تسند إلا خارجيا. تشومسكي (1977) مثلا يفترض أن الموضع خارجي (سواء ورد في

التفكيك إلى اليمين أو التفكيك إلى اليسار)، وديك(1978) يفترض أن المحور(وهو ما يقابل الموضع المفكك إلى اليمين عند تشومسكي) والذيل (وهو ما يقابل الموضع المفكك إلى اليسار عند تشومسكي) خارجيان، بينما البؤرة والموضع داخليان. ولا أعلم دليلا قدم لتدعيم هذه الافتراضات(17).

لنفترض، عوض هذا، أن وظ نح و وظ خط تسندان إلى الموضوع (إسنادا معجميا) وإلى المقولة التركيبية (إسنادا مكونيا)، إنهما تلعبان أدوارا مختلفة في النحو إجراء الإسناد يمائل أساسا الاجراءات المتبعة في كاپلان وبريزنان (1982). وإمكان ائتلاف وظ نح مع وظ خط يجب أن يكون موضوع تنظير دقيق وبحث تجريبي مركز. لنفترض علاة على هذا- أن وظ نح ووظ خط تسند بطريقة مرة، داخل ج وخارجها. ومن المعقول أن يكون إسناد الوظائف مضبوطا بضوابط كلية، وكذلك ضوابط خاصة ببعض اللغات.

فليس هناك ما يدعو إلى أن تكون كل الوظائف النحوية مسندة داخليا، ولا أن تكون كل الوظائف الخطابية مسندة خارجيا. هناك وظ نح يحتمل أن تكون مسندة داخليا فقط، ووظ نح تكون مسندة داخليا وخارجيا. وكذلك بعض الوظائف الخطابية يمكن أن تسند داخليا وخارجيا، وبعضها خارجيا فقط، أو داخليا فقط. وافتراضنا أن هناك سلمية لإسناد وظ نح خارجيا، لأن بعض الوظائف النحوية سهلة الإسناد خارجيا بالنظر إلى وظائف نحوية أخرى(18).

وكنتيجة لإجراء الإسناد، تخول بعض الموضوعات وظ نح فقط، وبعضها وظ خط فقط فهناك مبدئيا ثلاثة اصناف ناتجة عن إجراء الإسناد:

أ موضوعات تخول وظ نح ووظ خط.

ب) موضوعات تخول وظ خط فقط.

ج) موضوعات تخول وظ نح فقط.

ويمكن التساؤل عن وجود طبقة موضوعات من صنف ج) ويمكن من هذا تأويلها. وما يهمنا الآن هو وجود الطبقتين أ) وب). هاتان الطبقتان توجدان بالفعل. في خصوص أ)، هناك مركبات اسمية مثلا تخول مف كوظ نح، بؤرة (=بؤ) كوظ خط، كما هو ممثل في (75):

(75) أ) I saw John.

ب) John I saw.

ج) رأيت زيدا.

د) زيدا رأيت.

فزيد هنا أو John يحملان الوظيفتين معا. أما بخصوص الطبقة ب)، فإن المركب الاسمي المحور في (72ج) ليس له وظ نح (أوله وظ نح0). أحد أدوار مبدأ الاتساق أن يقيد بعض خروج (outputs) إسناد الوظائف الخطابية والوظائف النحوية.

3.2.3. الاتساق ، الربط وأنماط التطابق:

هناك خصائص هامة يختلف فيها الربط المكوني عن الربط العائدي على مسافة بعيدة.

بعض هذه الخصائص ملخصة تحته (للتفاهيل، انظر الفاسي الفهري (1981) أو و(1982)، كذلك زينن(1980) و (1981):

الربط المكوني:

أ) المربوط يضارع إعرابا الرابط.

(نتيجة للمضارعة التامة في السمات).

ب) لا خرق للقيود الجزيرية.

ج) المربوط ليس له قيمة.

حملية (ليس له سمة حم).

ولهذه الخصائص نضيف د):

د) في الربط المكوني الرابط والمربوط يحملان وظ نح لهما نفس القيمة بالضرورة.

ليس الأمر كذلك في الربط العائدي

وللتمثيل للخاصية د)، نقترح البنى الوظيفية (76أ) و (77أ) ممثلة للتركيبين (76) و(77) على التوالي:

(76) زيد رأيته.

(77) زيدا رأيت.

الربطالعائدي:

أ) لا مضارعة ضرورية في الاعراب.

ب) خرق - فيما يبدو- لهذه القيود.

ج) المربوط ضميري (له قيمة حملية).

(76أ)

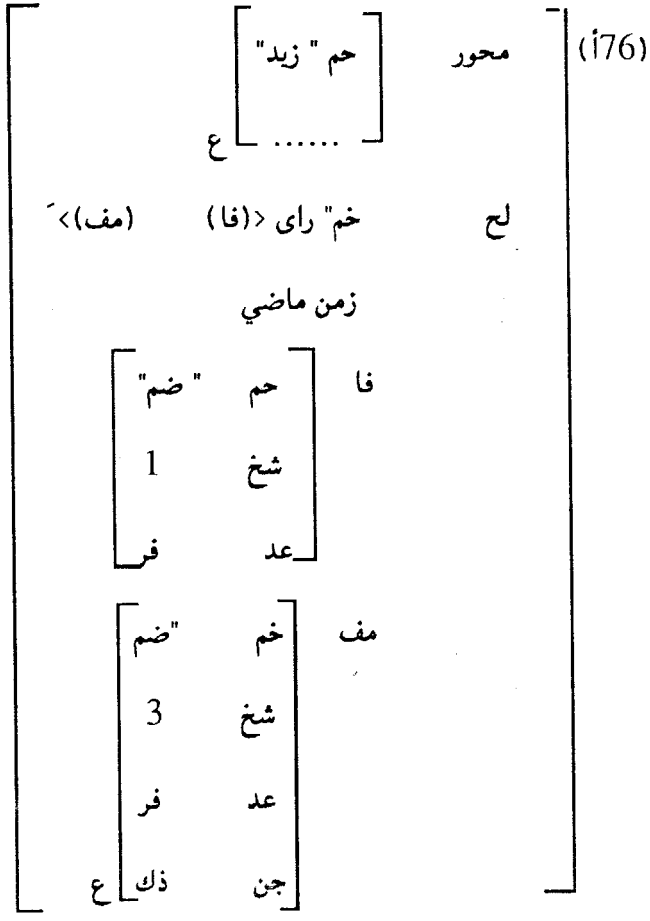

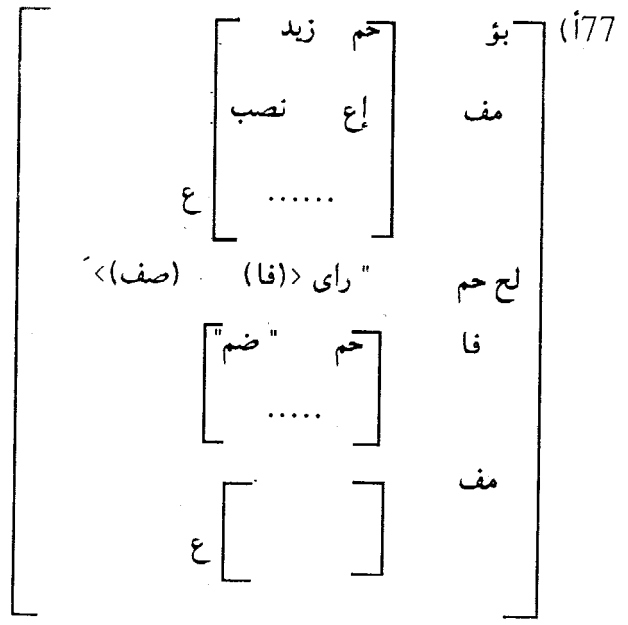

الفرق بين (76) و(77) يرصد له بتحليل قيد الاتساق إلى قيدين فرعيين. القيد الأول هو قيد الاتساق الداخلي الذي نصوغه في (78):

(78) قيد الاتساق الداخلي:

تكون بنية وظيفية وظ متّسقة داخليا إذا وفقط إذا كانت كل وظ نح تحويها وظ إما محتواة احتواء أدنى في نواة وظيفية وظع، أو مربوطة مكونيا في وظ ع.

فهذا القيد يجعل كل وظ نح مسندة خارجة النواة الوظيفية تربط إلى وظ نح داخلها. أما قيد الاتساق الخارجي فيرصد لحالات الربط العائدي:

(79) قيد الاتساق الداخلي:

تكون بنية وظيفية وظ متسقة خارجيا إذا وفقط كانت كل وظ خط(لا تلازمها وظ نح) محتواة احتواء ادنى في وظ مربوطة عائديا في وظ.

ويجمع مبدأ الاتساق بين الشرطين:

(80) المبدأ العام الاتساق:

كل بنية وظيفية متسقة داخليا وخارجيا.

ولنظر الآن كيف يرصد مبدأ الاتساق للأحكام النحوية التي تعنينا. هناك وسيلتان لإخراج بنية مثل (72أ) باستعمال (80). فمثلا، يمكن أن يكون John قد خوّل الوظيفة النحوية مف، ونفس الوظيفة خولت لMary. حينما يكون التركيب قبيحا لأن مف المفولة لJohn ليست مربوطة مكونيا، خلافا لما ينص عليه القيد (78). ويمكن أن يكون دجون قد خول وظ خط، وظيفة المحور مثلا، دون أن يكون قد خول وظ نح. حينما يكون التركيب قبيحا بمقتضى (79)، لأن دجون ليس مربوطا عائديا في البنية الوظيفية التي تحتويه احتواء أدنى. أما (72ب)، فهو تركيب حسن لأن دجون يخول وظيفة مف، وهو مربوط في الجملة المؤاخية. والتركيب(72ج) جيد كذلك لأن دجون بصفة محور ربط إلى عائد في البنية الوظيفية الواردة. الأمثلة (73) و(74) تصور بنى وظيفية يتحتم فيها الربط العائدي المحلي ليتم تعالق لح (الملحق) أونع (النعت) بالمعمول، احتراما القيد الاتساق الداخلي. ففي (73) و(74أ) لا يتم التعالق، وفي (74 ب) يتم ذلك.

أما حالات الازدواج الضميري، فهي تخضع لقيد الاتساق الخارجي. وليتضح ذلك، نقدم (81) كمثال لبنية وظيفية ازدواج، كالبنية (6ج) أعلاه، التي نعيدها هنا للتذكير:

(6ج) نبايعك أنت.

(81)

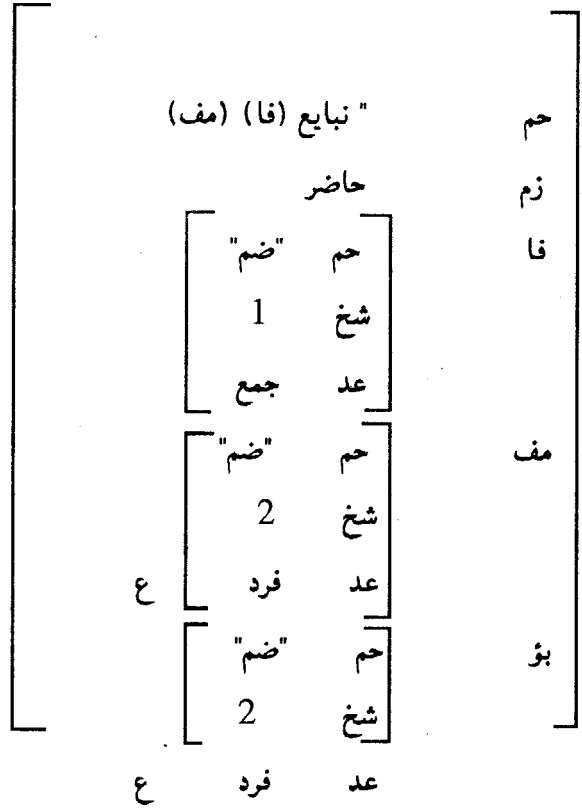

فاللاصقة الضميرية تخول وظ نح مف التي يعمل فيها المعمول . أما الضمير أنت، فإنه لا يحمل وظ نح لأن هذه لن تكون معمولا فيها، طبقا لافتراضاتنا. وعليه فهو يخول الوظيفة الخطابية بؤ فقط. وبمقتضى القيد (79)، يجب أن يربط عائديا في البنية الوظيفية التي تحويه. والمرشح لهذا الربط هو المفعول الضميري، وهذا فعلا ما يؤديه التأويل.

وهكذا فإنّ التطابق من نمط 2 ونمط 3 ينتجان كآثار للربط العائدي المحلي أو الربط على مسافة بعيدة، والذي يضبطه المبدأ (80).

3.3. بعض النتائج:

1.3.3. امتياز تصوري:

هناك على الأقل مزيتان لتوسيع قيد الاتساق بالطريقة التي وسعناه بها، وافتراض ما افترضناه. فالميزة الأولى وصفية ولها انعكاسات تجريبية واضحة. وهكذا فإن الاتساق يحتم الربط العائدي المحلي في الملحقات الأحوال والصلات والمركبات الوصفية والمركبات الاسمية المنعوتة. وهو يحتم كذلك الربط العائدي على مسافة بعيدة في التفكيك مثلا، و يحتم الربط المكوني في التبئير والصلات والجمل الفاصلة..إلخ.

والمزية الثانية تصورية. فكيلان وبريزنان يعتمدان على قيد من لتحديد نحوية سلسلة، وعلى الأصح تحديد سلامة البنية الوظيفية التي تقرن بالسلسلة :

أ) قيد الاتساق :

ب) قيد على التمثيل المناسب (proper instantiation) يفرض مناسبة نظيرية بين الميتا متغيرات المراقبة والميتامتغيرات المراقبة . وهذا القيد ليس قيد سلامة علي البنية الوظيفية، بل هو قيد على الاجراء والمسطرة الصورية التي تمكن من بناء الوصف الوظيفي وعليه فالقيدان لا ينتسبان إلى نسف منسجم لقيود سلامة البناء .

ونظريتنا لا تعاني من هذا النقص. فعلائق المراقبة (محلية كانت أو بعيدة) يرصد لها مبدأ واحد. فبالنظر إلى مجموعتي الوظائف التي افترضنا، مجموعة وظ نح= (فا، مف، ح مف، ...وظ نح 0)، ومجموعة وظ خط = (موضع، محور، بؤرة، ذيل..)، فإن المجموعة الأولى تخضع للجزء الداخلي من المبدأ، والمجموعة الثانية لجزئه الخارجي. وهذا القيد سلامة على البنية الوظيفية، ولا برتبط، مبدئيا، بإجراء الإسناد.

2.3.3. تأويل الصلة:

لنتجه، الآن، إلى تحليل بعض نتائج نظريتنا بالنسبة لتأويل الصلة على الخصوص، وكذلك بالنسبة للتفكيك والملحقات. فكما بينا في الجزء الثاني، فإن الربط العائدي في هذه التراكيب ضروري. فالربط يصير حتميا في بعض الصلات لأن هذه تتصرف تصرف المركبات الوصفية في حمل الوظيفة النحوية نع داخل المركب الاسمي. وربما أن رأس المركب الوصفي النعت يطابق في التعريف والاعراب الرأس الاسمي، فإن رأس الصلة الناعتة، الذي نفترض أنه هو الموصول، يطابق أيضا الرأس الاسمي في التعريف والإعراب. من جهة أخرى، يتحتم الربط العائدي في النعت حتى يرتبط بالاسم الرأس الذي يمثل الحمل الرئيسي. والربط يستهدف ضم الذي يقحم كجزء من المدخل المعجمي للموصول الذي ويحدث أن يكون ضم مراقبا بواسطة الرأس الاسمي، فينتج عن هذا تطابق في الجنس والعدد بين الرأس الاسمي والموصول. إلا أن هذا التطابق ليس حتميا، كما يبين ذلك تمايز (62ه) و(62و). يبقى التشابه قائما -إذن- مع المركبات الوصفية الناعتة: ماهو ضروري هو التطابق في الاعراب والتعريف. أما التطابق في الجنس والعدد فهو مجرد صدفة، حينما يحدث أن يكون ضم فاعلا للصفة.

أما الموصول، فلا يعقل أن يعتبر ضم فاعلا له. وهو ليس كذلك بالفعل. فضم الملحق بالصلة يخول وظ نح ووظ خط بنفس الصفة التي تخول المركبات الاسمية الخارجة عن الجملة هذه الوظائف. وإسناد الوظائف هذا يقيده مبدأ الاتساق. هب أن ضم يخول مف (كوظ نح) وكذلك الوظيفة الخطابية موضع. هذا هو ما يحدث حين تستعمل استراتيجية الحذف أو الثغرات، كما يبين ذلك (82) اسفله. في هذه الحالة، نحصل على خصائص الربط المكوني، ويكون التركيب خاضعا للشق الداخلي من مبدأ الاتساق:

(82) لقيت الرجل الذي انتقدت.

كل هذه الخصائص يمكن استخلاصها، وهي متنبأ بها. من جهة أخرى، هب أن ضم يخول فقط وظ خط، أي وظيفة الموضع. حينما يتحتم الربط العائدي بمقتضى الشق الخارجي من قيد الاتساق. وهذا ما يقع بالفعل حينما تستعمل استراتيجية العائد، كما هو مبين في (83)، التي تجسد خصائص الربط العائدي:

(83) لقيت الرجل الذي انتقدته.

ولنتذكر أيضا أن العربية لها استراتيجية أخرى في وصف الاسم بالجملة، حين تكون الجملة الواصفة تابعة لاسم نكرة دون أن يتوسط موصول(لاحظ أن الموصول يتوسط في هذه البنى في لغات كالفرنسية والانجليزية). في هذه الحال، تكون البنية الداخلية للتركيب مختلف. هذه الاستراتيجية نمثل لها في (84):

(84) لقيت رجلا انتقدته.

والجدير بالانتباه أن استراتيجية الحذف غير ممكنة في مثل هذه البنى، كما أن الحذف في الملحقات غير ممكن. فإذا كان ضم يبرز فقط بواسطة الإقحام المعجمي، فإن هذا يصبح شيئا متنبأ به، لأنه ليس في البنية المعنية وحدة معجمية يمكن إلصاق ضم بها. هب إذن أن الجمل الصفات في العربية هي ضرب من الملحقات، كما الشأن في الانجليزية أو الفرنسية- فيما يبدو ويمكن إذن افتراض نمطية للجمل الصلات (relatives) : بعضها ملحقات وبعضها نعوت. نع يحتاج إلى تطابق في الاعراب والتعريف، بينما لح لا يتطابق هاتين الصفتين. وإن كان كل من نع و فح يتحتم وبطهما بالضرورة بصدد الفروق بين استراتيجيتي الحذف والعائد، قارن (64 ب أعلاه بـ(85):(19)

(85)

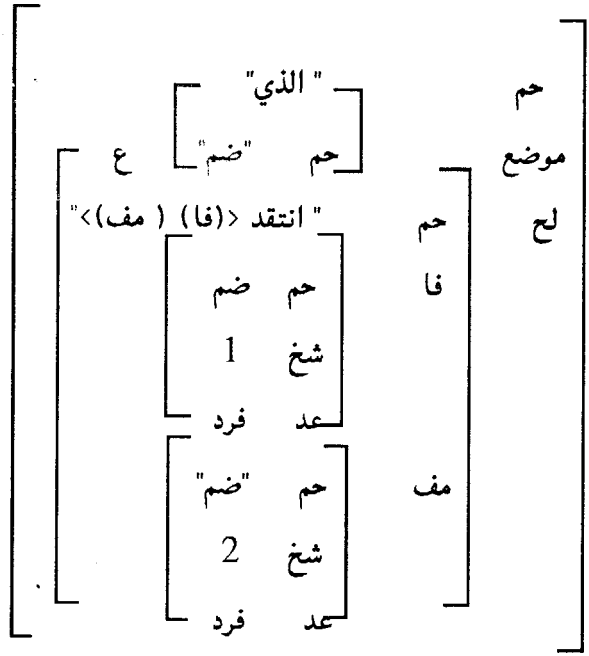

والقواعد التي تولد التراكيب التي نحتاج إليها هي التالية:

(86) م.س.ـــــ›.س م.و.

↑ = ↓ ↓ =(↑نع)

(87) م.س.ـ› س ج

(88) م.و. ـ› و م.س

(فا)

(لح) ج

(م.س : مركب اسمي .م.و: مركب وصفي.و. وصف)

وتجدر الإشارة إلى أن نظريتنا لتأويل الصفات والصلات ذات طبيعة تركيبية، بالأساس فهذه تعتمد - بصفة حاسمة- على الوظائف النحوية التركيبية وعلى العلائق الوظيفية، لا على العلائق المنطقية أو المعمولية الموضوعية. ومن هذا الوجه، فهي تتميز عن النظريات الدلالانية أو المنطقانية لتأويل الصلات. وبنفس المعنى ونفس الصفة، فإن نظريتنا للتطابق أيضا تركيبية.

وكمثال على النظريات الدلالانية للتطابق، لنتأمل مبدأ مراقبة التطابق (control agreement principal) الذي يعتمده النحو المركبي المعمم (generalised phrase structure grammar)، عند كازدروبلوم(1982) مثلا:

(89) مبدأ مراقبة التطابق:

إذا كانت ب ع تراقب ب غ، فإن تط (أ ع) = تط (أ غ)

مفهوم المراقبة المستعمل هنا هو مفهوم باتسي وبارتي(1980)، حيث المراقب دالة، والمراقب موضوع. ومبدأ مراقبة التطابق يتوق إلى أن يكون تعميما لمبدإ كينن(1974 و 1979) الذي يقر أن المعمولات يمكن أن تطابق الموضوعات الاسمية. وهو يفرض أن تكون معاملات تط في المراقب في عينها في المراقب. ومبدأ المراقبة هذا مفروض فيه أن يقيد علاقة التبعية الممكنة- دلاليا- بين العبارات المتطابقة. وإذا كان المبدأ يحقق هذا الهدف بالفعل، فإنه عام مبهم، وليس دقيقا بما يكفي. فمثلا يصعب التمييز بين الصفات العملية(medicative adjectives) والصفات النعتية (modifying adgectives) والصفات الملحقات بالاعتماد على مفهوم المراقبة فقط. ففي كل هذه الحالات، تكون الصفة مراقبا (و دالة). بالمعنى المقصود عند

أصحاب هذه المدرسة، والمركب الاسمي الموضع أو رأس المركب أو صاحب الحال مثلا ه المراقب. فكيف تنتج هذه الفروق في سمات التطابق؟

في نفس الاتجاه، فإن الجمل الصلات أو الصفات يمكن تصورها كدوال أو عناصر مراقبة، ورؤوسها موضوعات أو مراقبات. فليس هناك -مرة أخرى- تفسير للفروق في الخصائص.

وكمثال آخر للنظريات المنطقانية لتأويل الصلة، نشير إلى افتراض تشومسكي أن الصلات (والجمل الصفات) تحوي عاملا صليا (relative operator) ظاهرا أو مضمرا مجردا، وأن بنى مثل(90) يمنعها كون" ...العامل في ص نط (الصورة المنطقية- عبد القادر الفاسي)، يجب أن يربط متغيرا، وأن اللغات يمكن أن تختلف في كيفية تحقيق هذا المتغير؛ فالضمائر يمكن أن تصلح كتغيرات لأنها لا تحتاج إلى إحالة مستقلة "(تشومسكي (1982) ص.12):

(90) أ) * The man who John bill

ب) *The man who john saw himi

ويربط تشومسكي شبها بين هذه البنى والبنى الاستفهامية مثل (91)، التي تقبح لنفس السبب:

(91) * Who did John see bill?

ومن الملاحظ أنّ قيد الاتساق يرصد لكل هذه الامثلة، فبحسب الأوصاف الوظيفية المخولة، وبخاصة إذا كان who يخول وظ نح (ووظ خط) أو خط فقط، فإن الناتج يمنعه الاتساق الداخلي أو الخارجي . إلا أننا نرى ضرورة افتراض خاصية منطقية للصلات والصفات تحتم عليها أن تتضمن عاملا صليا في (مستوى من المستويات) يربط متغيرا. ونحن نشاطر رأي تشومسكي حين يقر أن " تأويل التراكيب الصلية (..) عملية حملية، تعتبر فيها الصلة جملة مفتوحة معمولة على الرأس "(

ن.م.ص.13). وقد دققنا في هذه الفكرة بافتراضنا وجود ربط محلي يفترضه الاتساق. هذه الوسيلة الصورية نعتقد أنها صالحة لتأويل الصلات والصفات والملحقات، لأنها تمكننا من الاحتفاظ بالفروق المميزة والرصد لها. إضافة الى هذا، فإن انماط التطابق المختلفة تنتج عن هذا التصور، كانعكاسات مختلفة لأنماط وعلائق ربط مختلفة.

4- خاتمة:

في هذه الدراسة، تقدمنا باقتراح نظرية وظيفية للتطابق. وافتراضنا أنّ العلائق التطابقية الواردة يجب أن يقع فحصها في مستوى البنية الوظيفية. وهي مشتقة من العلائق الوبطية وعلائق العمل كما حددناها. وهذه العلائق العاملية والربطية ماهي إلا خصائص للوظائف النحوية. كما بينا. وتصنيفنا للوظائف يساعد على بلورة هذه الخصائص. إضافة إلى هذا، فإن نظريتنا لإسناد الوظائف النحوية والخطابية تسهل تمييز الأنماط المختلفة...

وتحديدنا لقيود السلامة يفضل الاعمال التي سبقتنا في هذا الميدان في إطار النحو الوظيفي المعجمي.

وتخصيصنا للتطابق ولعمليات تأويلية مختلفة باستعمال الوظائف يختلف عن التخصيصات المكونة(على الاخص افتراض انتشار السمات في البنية المكونية) كما يختلف عن التخصيصات المنطقانية. فإذا كانت هذه المقاربة قائمة، فإنها تمثل دليلا على فعالية إقحام مستوى "إضافي" ضمن مستويات التمثيل الأخرى.

الهوامش

* حرر هذا المقال في جزئه الأكبر حين دعيت أستاذا زائرا إلى مركز دراسة اللغة والمعلومات (CSLI) التابع لجامعة ستنفرد بكاليفورنيا، في أبريل وماي 1984. وقد قدمت جزءا منه أثناء الندوة التي أقيمت عن التطابق بنفس الجامعة في أكتوبر 1984. وأريد أن أتقدم بالشكر لدجون بريزنان على مساعدتها المادية والمعنوية لهذا المشروع، وكذلك إلى المسؤولين على المركز وعلى شعبة اللسانيات بنفس الجامعة. وأشكر كلا من بريزنان وكاپلان وموهنان على النقاش المفيد الذي دار بيننا. كما أشكر شاك أيڤن، وتشارلز فركسن وطوم واسو وسوزن سطاكي ومايك برلو على توفير الجو المناسب للعمل الجدي، وعلى النقاش المثمر.

1) يصعب التمييز، في النحو المعجمي الوظيفي، في صورته الحالية، بين النظرية الضميرية والنظرية غير الضميرية للالصقة. ولأن ضم يقحم في مدخل معجمي لوحدة معجمية أخرى، باعتباره لا يملك مدخلا معجميا خاصا به، فإنه يلصق إما بالمعمول (الفعل مثلا) أو باللاصقة الملحقة بالمعمول. ففي كل الحالات، يصعب الفصل بين الافتراضين، على الأقل في مستوى الكلمة التي تدخل التركيب، اذ إلحاق اللاصقة يكون قد تم قبل الدمج المعجمي. فالإشكال مطروح هنا في استقلال عن الآليات الصورية المرحلية التي توفرها نظرية التمثيل في النحو المعجمي الوظيفي.

أما قيد التمام، فهو قيد يضمن أن تكون جميع الوظائف المفرع إليها ممثلة في البنية التركيبية. وصياغة كالتالي:

أ) قيد التمام: كل وظيفة نحوية مذكورة في الصورة الدلالية يجب أن تكون لها صورة دلالية كقيمة للسمة حم.

(حم = حمل) ضم طبعا هو ضمير الفارغ الذي ليس وجود صوتي لمزيد من التغليل، انظر الفاسي الفهري (1983).

2) يجب أن يدخل ضم كمقولة فارغة في مستوى البنية المكونية بمقتضى مبدأ الإسقاط (projection principal) المصوغ في أ)، والذي يقضي بأن كل تمثيل تركيبي يجب أن يكون إسقاطا للبنية المنطقية المحورية(thematicstruction) وللخصائص التفريعية للوحدات المعجمية.

أ) التمثيلات على كل مستوى تركيبي (أي الصورة المنطقية والبنية العميقة والبنية السطحية) مسقطة من المعجم، إذ تحترم الخصائص التفريعية للوحدات المعجمية.

(انظر تشومسكي (1981). الافتراض الضميري وافتراض الدمج غير ممكنين بالصفة التي حددناهما بها في نظرية الربط العاملي.

3) هناك جدال في النحو القديم حول معرفة إمكان ازدواج الضمير بواسطة إيا. انظر في هذا الصدد الفاسي الفهري(1983). وفي اللغة الحديثة، نجد أن الازدواج لا يكاد يحدث إلا بصيغة الضمير المرفوع.

4) مجموعة اللواصق المفعولة تضم مفعولات الفعل أو الاسم أو الحرف...إلخ. وهذا التصور يختلف عن تصور القدماء الذين كانوا يعتبرون المتصل مجرورا مرة ومنصوبا مرة أخرى، ومجرور الحرف أو الاسم تارة ومفعول الفعل أو المشتق تارة.

5) قيد الأحادية يفرض أن تكون للسمة الواحدة في بنية وظيفية معنية قيمة واحدة على الاكثر.

6) لاندري كيف يمكن رصد هذا الفرق في صيغة نظرية الربط العاملي الموجودة عند تشومسكي (1982)، حيث اللاصقة لا يمكن أن تكون ضميرية بالمعنى الذي حددناه.

7)في صدد خصائص الربط المكوني والربط العائدي، انظر الفاسي الفهري(1981)، وكذلك الجزء الثالث من هذا البحث. كمثال على التناظر أو التقاطع المقبول وغير المقبول في الإنجليزية سوق ما يلي:

which violin this sonata easy to play on? (أ

(8) يمكن أن تحدث هذه الآثار في البنية المكونية إذا افترضنا أن ضم يقحم في مستوى البنية المكونية، طبقا لافتراض التطابق.

9) يبدو أن التركية واليابانية واللغات الاسكندنافية تفرز نفس المعطيات. مثلا القراءة التناظرية هي المفضلة في اليابانية في الصلات المزدوجة (صلة داخل صلة) حينما لا تكون هناك ضمائر بارزة (أي أن ضمير من صنف ضم)، بينما تفرض قراءة التقاطع حين يرد ضمير بارز مع ضمير غير بارز.

10) هناك حالة لتطابق داخلي في سمة سغ بين المصدري (complementizer) والفعل الذي يمثل رأس الجملة. إذا اعتبرنا المصدري معمولا يأخذ الجملة التابعة له كموضوع (كما هو مبين في الفاسي الفهري (1980)، فإن هذا النموذج يصبح تمثيلا للنمط 1، وبكل خصائصه.

11) هناك مشاكل في الجمع بين تطبيق القواعد التي ترسم البنى الوظيفية المرجوة، وخصوصا تأليف (25) و(58). إذا افترضنا أن الفعل يطابق الفاعل الذي يقدمه في جن فقط، ليس هناك وسيلة للوصول إلى تأنيث الفعل في (أ)، على افتراض أن كلاب لها سمات .....+ جمع + ذكر):

(أ) جاءت الكلاب.

فإذا انطبقت القاعدة (25)، محولة (- إنس، جمع، أ جنس) إلى (عدده، - إنس أنت)، فلا وسيلة للحصول على المذكر مع العدد في مثل(ب):

ب) جاءت خمسة كلاب.

فالفعل يتطلب أن تكون مؤنثة وبدون عدد، والعدد أن تكون مذكرة (و بالتالي موسومة بسمة العدد). هذا التضارب مصدره- بدون شك- القواعد الملقنة في المدارس والتي تقر أن كل جمع لغير العاقل مؤنث. وهذا ما تحاول أن تصفه القاعدة(58).

(12) قد نريد التفريق بين اللغات التي نتصرف فيها الصلات تصرف الملحقات واللغات التي تتصرف فيها الصلات تصرف النعوت. ونفس الشيء يصلح للصفات. انظر الفقرة 2.3.3.

(13) في النحو المركبي المعمم (generalized phrase structure)، هناك مبدآن ضابطان للتطابق: مبدأ مراقبة التطابق (Control agrement principal)، من جهة، ومواضعة سمة الرأس (Head Feuture Convention)، من جهة ثانية. في 3.3. نقدم صياغة مبدأ مراقبة التطابق ونقوم بنقده. أما مواضعة سمة الرأس، فيصوغها ثحزدار وپلوم (1982) كما يلي:

أ) إذا كان باع رأسا ب ه، فإن رأس (أع) = رأس (أ ه)

ف أ) تفرض أن تكون معاملات الرأس في المقولة الأم والمقولة البنت متطابقة. فهذه المواضعة تشبه، من جهة، افتراض المنتشار عبر معادلة المعاينة. وهدفنا أن تحد الآليات الصورية المستعملة لرصد النمط I للتطابق في التأليف الوظيفي ويصبح هذا ممكنا إذا افترضنا أن المخصص (وضمنه أداة التعريف أو التنكير) دالة أو معمول، وأن الرأس الاسمي هو الموضوع.

(14) وسبب ذلك أن المعمول- كما يبين كاپلا وبريزنان- لا يفرض قيودا مقولية أو انتقائية على الملحقات. ولهذا السبب أيضا نجد الملحقات لا تخضع للقيود المختلفة، كقيد الأحادية وقيد الاتساق وقيد التمام. ولأن الوظائف المعمولة- في تصور كاپلان وبريزنان- هي عينها الوظائف التفريعية. وليس الأمر كذلك- في تصورنا- إذ الملحقات معمول فيها، لو بصفة غير مباشرة، وإن كانت غير تفريعية. ولذلك خضعت لقيد الاتساق، ولم تخضع للقيود الأخرى.

(15) يحدر التفريق بين الوظائف المعمول فيها معجميا مثل فا، مف، ح مف...الخ، والوظائف غير المعمول فيها في المعجم. فهذه الوظائف ...وإن كانت داخل النواة الوظيفية وتسهم في تحديد دلالة الحمل، إلا أنها ليست مرتبطة بصفة مباشرة بالحمل.

(16) أعطي هنا بعض التعاريف لهذه الوظائف الخطابية، بهدف تقريبها فقط.

المحور: يمثل المعلومة التي يكون واردا بالنسبة إليها ما يقع ذكره في البنية الخطابية.

الذيل: المعلومة التي توضح أو تلغي أو تدقق ما سبق ذكره.

الموضع: المعلومة القديمة أو الأقل بروزا في البنية الخطابية.

البؤرة: المعلومة البارزة في البنية الخطابية.

هذه التعاريف ليس لها أي حكم نظري. وحتى الآن تظل خصائص هذه الوظائف صورية بالدرجة الأولى والأخيرة. والاستدلال على طبيعتها " الخطابية" يحتاج إلى بحوث جادة.

(17) انظر دي نحروت(1981) الذي يقدم أدلة عله أن المحور داخلي، وكذلك الفاسي الفهري (1983) الذي يستدل على أن الموضع والبؤرة قد يكونان خارجيين.

(18)) المركب الحرفي الملحق، مثلا، يوجد خارج النواة الوظيفية في جلّ اللغات، لأنه تسهل موضعته بالمقارنة مع مركب اسمي يحمل وظيفة نحوية نووية. افتراضنا أن هناك سلمية لإسناد الوظائف النحوية خارجيا، وهي السلمية التالية:

أ) سلمية إسناد وظ نح خارجيا:

من بين مجموعة وظ نح هناك مجموعة فرعية فقط يمكن أن تسند إليها وظ نح خارجيا، تبعا للسلمية التالية:

لح> مف> فا> ح مف> مض مف> مص مف.

(ح مف: مفعول الحرف.. مض مف : مفعول المضاف. مص مف: مفعول المصدري).

هناك ما يدل على أن هذه السلمية تصلح عبر اللغات. مثلا العربية الفصيحة تسمح باستخراج المفاعيل والملحقات فقط. الفرنسية والمغربية الدارجة، لا تسمحان بتبئير ولو المفعول، وإنما يبأر فيهما المركب الحرفي الملحق. كذا أن المصرية أيضا، حتى في الاستفهام. جل اللغات لا تسمح باستخراج مفعول الحرف المصدري(complementizer) ...الخ.

(19) يمكن أن نفترض أن ضم يقحم في المدخل المعجمي للذي ويخول وظ خط الموضع.

وهذا سيجعل الذي موبوطا عائديا إذا لم تخول وظ نح لضم، ومربوطا مكونيا إذا خولت وظ نح لضم. وإسناد هذه الوظائف يمكن أن يكون في المعجم أو في التركيب.

المراجع

1- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر 1964.

2 ـ ابن مضار القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، 1947.

3 ـ ابن يعيش، رح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، بدون تاريخ.

4 ـ الاستراباذي رضي الدين، شرح كافية ابن حاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1979.

5 ـ الانباري، أبو البركات، اسرار العربية، تحقيق بهجة البيطار، دمشق، 1957.

6 ـ الانباري، أبو البركات، كتاب الانصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعادة، مصر، 1961.

7 ـ سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 1966

8 ـ الفاسي الفهري ، عبد القادر، الدلالة النظرية لبعض الظواهر الإحالية في اللغة العربية، ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، تونس، نوفمبر 1981.

- Anderson S.R.(1982), Where's Morphology ?, Linguistic In. quiry, 13.4.

- Bach E.and partee B.(1980), Anaphora and semantic structure, in Kreiman J. and Ojeda A.eds, Papers from the parassession on Pronouns and Anaphora, Chicago Linguistic Society.

- Barlow M. (inprogress), PHD dissertation on Agrecement, Departement of linguistics, Stamford University.

- Blachère R.and Demombynes G.(1952), Grammaire de l'arabe classique, Adrien-Maisonneuve Paris

- Bresnan J.W. ed (1982), The Mental Representation of Grammatical Relations MIT press Cambridge Mass.

- Bresnan J.W.(1982a), The passive in lexical Therry, in Bresnan J.ed.

- Bresnan J.W.(1982b), Control and Complementation, Linguistic Inquiry, 13.3.

- Bresnan J.W. and Grimshaw J.(1978), The syntax of Free Relatives in English, Linguistic Inquiry,9.3.

- Chomsky N.(1977), On Wh Movement, in Culicover andP.Wasow T.

- Kmajiam A, eds, Formal syntax, Academic Press N.Y.

- Chomsky N.(1980), On the Representation of From and

Function, paper presentel at the Royaumont Conference, CNRS Paris.

- Chomsky N. (1981), Lectures on Governement and Binding, Foris Dordrecht

- Chomosky N.(1982), Some concepts and Consequences of the Theory of Governement and Binding, MIT press Cambriage Mass.

- DIK S.(1978), Functional grammar, North Holland,Amsterdam

- Emonds J.(1976), A Transformational Approach to English Syntax,Academic press N.Y.

Fassi Fechri A.(1978), Comparatives and Free Relatives in

Grabic,Recherches Linguistiques 7

- Fassi Fehri A.(1980),Some complement phenomena in arabic,lexical Gramman, the complemantizer phrase thypothesis and the non-accessibility Condition, Analyses/Thérie, Paris VIII St Denis

- Fassi Fechi A.(1981a), Théorie lexicale fonctionnelle, contrôle et marquage casuel en arabe, Arabica, 28.

- Fassi Fehri A.(1981 b),Linguistique arabe: Forme et interprétation, publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat.

- Fassi Fehri A.(1982), Note à propos de la dislocation accusative en arabe, Zeitschrift fur arabische linguistik,13-84, Otto Harrasswitz Wiesbaden.

- Fassi Fehri A.(1983), Binging, Agrecement and Typology, in Fassi Fehri A.and serghouchmi D.eds.,Issues of philosophy, Rabat (in arabic).

- Fassi Fehri A.(inpreparation), Empty categories, resumptive pronominals and VS langueges.

- Gazdar G.and Pullum G.(1982), Generalized phrase structure grammar A Theoretical synopsis, IULC.

-HockstraT.vanderHulsth.andMoortgat M eds .(1980), perspectives on Functional Grammar, Foris Dordrecht.

- Kaplan R.and Bresnan J.W.(1982), A Formal system for grammatical Representation, in Bresnan ed.

- Keenan E.(1974), The functional principale: generalising the notion of "subject of", papers from the tenth regional meeting, CLS.

- Keenan E.(1979), On surface form and logical Form, studies in the linguistic sciences, 9.

- Klein E.and Sag I.(1982), semantic type and Control, in Barlow M, Flinckinger D.and sag I.eds, Developements in generali zed phrase structure grammar, stanford Working papers.

- Li,Ch.ed.(1976), subject and Topic, Academic press, N.Y.

- Mc clokey J.and Hale K.(1984),on the syntax of person-number

Inflection in Modern Irish, Natural language and linguistic theory,1.4.

- Mohanam K.P (1983), Fucional and Anaphonic Control, Inquiny 14.4.

- Moravcsick E.(1978), Agreement,in Greenbery J.ed, Universals of language,Vol.2

- Sgall P.et als (1973), Topic, Focus and generative semantics, Kronbery taunus.

- Vachek J.(1959), Dictionnaire de linguistique de l'école de prague, Utrecht, Spectrum.

- Zaennen A. (1980), Extraction rules in Icelandic, PH.D.....

- Zaennen A.(1981), Characterizing syntachic binding domains, Occasional ....17, the center for cognitive science, MIT Cambridge Mass.